



المستثمر الوطني التقرير السنوي

للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨



المستثمر الوطني
The National Investor

نقودكم نحو النجاح^{٢٢}



صاحب السمو الشيخ
محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات
رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي



صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان

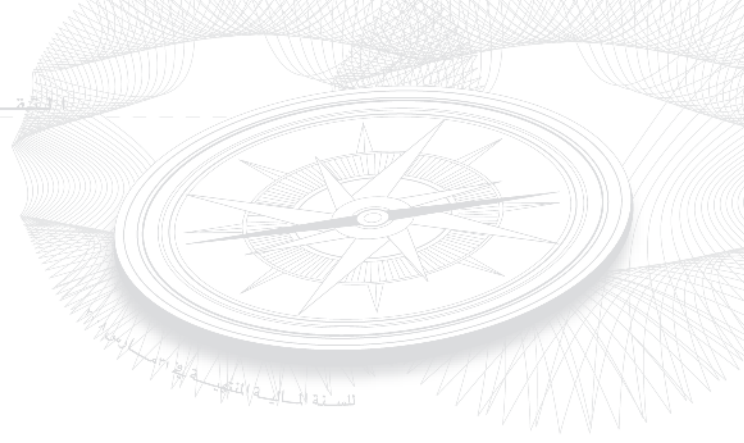
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



صاحب السمو المرحوم الشيخ
زايد بن سلطان آل نهيان



تمت طباعة هذا التقرير السنوي على ورق معاد تصنيعه مساهمة من الشركة في حماية البيئة



الفهرس

الشركة

٣	أعضاء مجلس الإدارة
٥ - ٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٢ - ٦	بيان الرئيس التنفيذي
١٥ - ١٤	نبذة عامة عن الشركة
٢٢ - ١٦	نشاط الشركة:
	الإستثمار المصرفي
	الإستثمار الخاص
	إدارة الأصول
	النشاط العقاري
	الأبحاث الإستثمارية
	الإستثمار الرئيسي
٢٥ - ٢٤	الإنجازات

البيانات المالية الموحدة

٢٨	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٢٩	بيان الدخل الموحد
٣٠	الميزانية العمومية الموحدة
٣١	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٣٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
٥٧ - ٣٣	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٥٨	تقرير رئيس مجلس الإدارة

المستثمر الوطني ش.م.خ.

برج المستثمر الوطني، شارع الشيخ زايد الأول، الخالدية

ص.ب ٥٢٤٧٤، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

البيدالة: +٩٧١ ٢ ٦١٩٣٣٠٠، فاكس: +٩٧١ ٢ ٦١٩٣٤٠٠

الموقع الإلكتروني www.tni.ae

أعضاء مجلس الإدارة



عبدالله محمد المزروعى
رئيس مجلس الإدارة



محمد عبدالله القبيسي
نائب الرئيس



عبدالمجيد الفهيم
عضو مجلس الإدارة



فاطمة عبيد الجابر
عضو مجلس الإدارة



عبدالله ناصر المنصوري
عضو مجلس الإدارة



محمد محمد فاضل الهاملي
عضو مجلس الإدارة



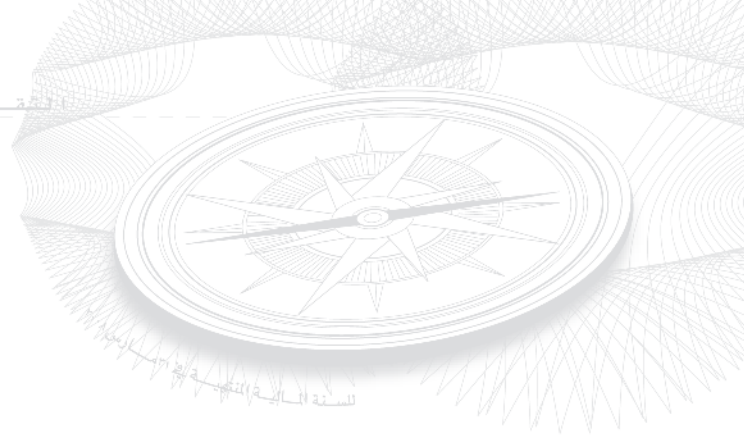
حمد عبدالله الشامسي
عضو مجلس الإدارة



محمد راشد الناصري
عضو مجلس الإدارة



عمير سعود الظاهري
عضو مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،

ويسرني أن أعلن إنجازاً مهماً جديداً أضفناه مؤخراً إلى سجل إنجازات "المستثمر الوطني" المشرف لسنة ٢٠٠٧-٨، إذ حصلنا على موافقة "هيئة السوق المالية السعودية" للعمل في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي من شأنه أن يدفع بسرعة أكبر عجلة نمو أعمالنا في المملكة وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد كانت السنة المالية ٢٠٠٧-٨ حافلة بالتحديات للاقتصاد العالمي، حيث تركت أزمة الائتمان بصماتها على أسواق المال حول العالم، ويبدو أن هذه التداعيات ستستمر خلال السنة المقبلة. ولكن السوق الإماراتية نجحت في المحافظة على استقرارها، مستتدة في ذلك إلى النمو المتجدد ذاته الذي عزز أداء "المستثمر الوطني". ونظراً لتنوع وتكامل قدراتنا، فإننا نتوقع أن يتواصل النمو من دون أن يتأثر بهذه الأوضاع خلال السنة المالية المقبلة ٢٠٠٨-٩.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أعرب عن تقدير مجلس الإدارة لمساهميننا الكرام على دعمهم وثقتهم خلال السنة، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جهودهم الصادقة والتزامهم المستمر بإزاء الشركة ورؤيتها، إذ يشكل دورهم القيادي الرائد وخبراتهم العميقة الأساس الراسخ الذي يقوم عليه تميز "المستثمر الوطني".

ومما لا يقل أهمية بالنسبة إلى "المستثمر الوطني" وأدائها خلال السنة، موظفوننا الأكفاء الذين لم يدخروا جهداً للارتقاء بأداء الشركة إلى أرفع المستويات، فهم الدعامة الأساسية لكل ما حققناه من نجاح حتى الآن. وتقخر "المستثمر الوطني" بأنه يوجد لديها مجموعة من أفضل الخبراء والمختصين في القطاع المصرفي. ويضم كل واحد من قطاعات أعمالنا فريقاً من الموظفين المؤهلين الملتزمين بتحقيق أعلى مستويات النجاح للشركة. وأود، باسمي ونيابة عن المساهمين، أن أعرب عن جزيل الشكر والتقدير لموظفينا الأوفياء. وأغتني هذه المناسبة لأحثهم على مواصلة حماسهم وجهودهم في السنة المقبلة.

أود بداية أن أرحب بكم في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الرابع عشر لشركة "المستثمر الوطني". ويشرفني بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أن أستعرض معكم واحدة من أفضل السنوات في تاريخ الشركة. ويأتي هذا الأداء المتميز تتويجاً للسجل الحافل الذي تتمتع به "المستثمر الوطني" بصفتها أحد أعرق البنوك الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تواصل أعمالنا نموها القياسي بمواكبة التطور السريع والنهضة المستمرة للعاصمة أبوظبي، كما سيتضح لنا من التقرير التالي.

يتناول هذا التقرير بشكل مفصل الإنجازات التي حققتها قطاعات أعمالنا المختلفة خلال السنة المالية المنتهية في ٢١ مارس ٢٠٠٨. لقد بدأت "المستثمر الوطني" سنتها المالية بموقف مالي راسخ في فترة اتسمت بتقلبات متزايدة، مستمدة ذلك من نموذج أعمالها المتميز كبك استثمائي يضم ستة قطاعات أعمال منفصلة، يتميز كل منها بخبرات رائدة على مستوى القطاع ويمتلك مجموعة راسخة من القيم المؤسسية المشتركة. وتشمل قطاعات أعمالنا خدمات الإستثمار المصرفي، وإدارة الأصول، والنشاط العقاري، والإستثمار الخاص، والإستثمار الرئيسي، والأبحاث الاستثمارية. ويعكس هذا التنوع في الأنشطة نمو "المستثمر الوطني" متعدد الأبعاد والمحاور، والذي ينسجم أيضاً مع التطور السريع الذي تشهده الدولة.

لقد استمر قطاع الخدمات المالية المحلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير في كونه حافلاً بالفرص والتحديات، في الوقت الذي احتدمت فيه المنافسة العالمية خلال السنة المالية ٢٠٠٧-٨ مع دخول العديد من البنوك الاستثمارية الأجنبية الرائدة إلى السوق.

وقد أتاحت لنا الفرصة للعمل مع بعض هذه المؤسسات في عدد من الصفقات الكبرى خلال السنة، ونحن فخورون بأن خدماتنا ومعاييرنا العالية لا تقل شأنًا عما تقدمه هذه المؤسسات العالمية.



ويتشرف مجلس الإدارة بتقديم عميق الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم إمارة أبوظبي "حفظه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، على دعمهم الكريم والمستمر لمجتمع الأعمال المحلي والاقتصاد الوطني. ونتطلع إلى أن نكون عند حسن ظن سموهم بنا في العام الحالي من خلال مساهمتنا المستمرة في دفع نمو وتطوير القطاع المالي المزدهر في الدولة وتعزيز حضور «المستثمر الوطني» في الأسواق الإقليمية والدولية.

عبدالله المزروعى

رئيس مجلس الإدارة

بيان الرئيس التنفيذي

السادة المساهمون والشركاء والموظفون الكرام،

يسعدني أن أعلن لكم أن السنة المالية ٢٠٠٧-٨ كانت واحدة من أفضل السنوات حتى اليوم في مسيرة «المستثمر الوطني». وقد شهدت الشركة العديد من التطورات الإيجابية على صعيد النمو، والأرباح، والمكانة في السوق، وانتقلت من موقع قوة إلى آخر خلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨.

وفي هذه الأثناء، نواصل تعزيز مكانتنا الحالية، وتعميق خبرتنا في القطاع، وتوسيع مجموعة منتجاتنا. وعلى الرغم من أن السوق اتسمت بتقلبات متزايدة الفترة الماضية، إلا أنه يسرنا الإعلان عن تسجيل إيرادات قياسية خلال السنة المالية الأخيرة بلغت ٢٩٢,٣ مليون درهم، وصافي أرباح بلغ ١١٣,٦ مليون درهم، كما ارتفعت قيمة حقوق المساهمين بنهاية السنة إلى ١,١ مليار درهم.

لقد أطلقت الشركة منذ سنتين خطة استراتيجية جديدة لدعم النمو على المدى الطويل، وذلك من خلال الترويج والتخصص. وفي هذا الإطار، نجحنا في استقطاب كفاءات رفيعة المستوى، وتطوير قدرات جديدة، وتوسيع الرقعة الجغرافية التي يغطيها



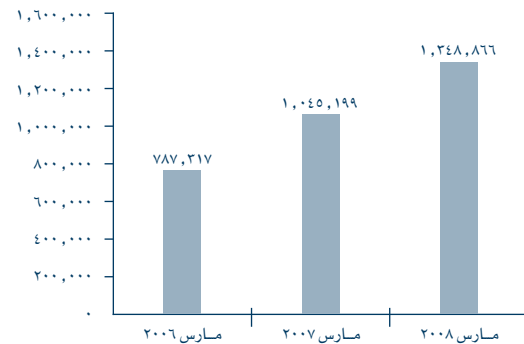
نشاطنا. ومن الواضح اليوم أن «المستثمر الوطني» تكتسب أهمية متزايدة كبنك تجاري متميز في المنطقة.

ونحن فخورون بما قدمناه لعملائنا في عام ٢٠٠٧، ونتطلع قدماً لمواصلة هذه النجاحات خلال ٢٠٠٨. وفي الوقت ذاته، سنواصل سعينا وراء أساليب متنوعة ومبتكرة للنهوض بالشركة إلى موقع يؤهلها لتحقيق النمو المستدام في المستقبل وارتفعت قيمة الصناديق والأصول التي تديرها الشركة خلال السنة إلى مستوى قياسي بلغ ١,٣ مليار درهم، بزيادة ٢٩٪ عن السنة الماضية.

التقرير المالي الموحد

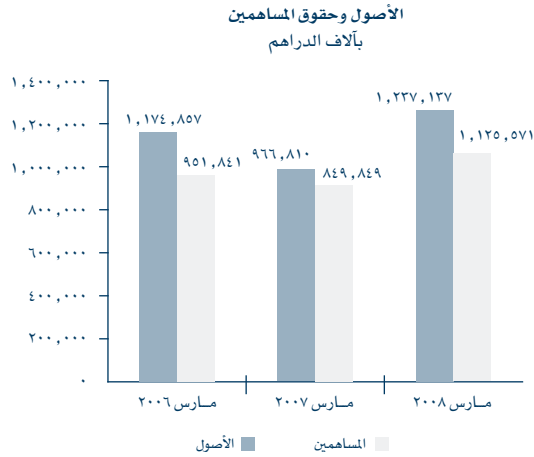
سجلت إيراداتنا السنوية نمواً بنسبة ٨٠٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٧-٨ إلى ٢٩٢,٣ مليون درهم. ونتيجة لذلك، حققنا أرباحاً صافية موحدة قدرها ١١٣,٦ مليون درهم، بزيادة ٤٣٪ عن

الصناديق والأصول الخاضعة لإدارة الشركة
بآلاف الدراهم





بأفاق نمو الشركة. ونعتقد أن مساهميننا سيستفيدون مباشرة من تحسن نتائجنا المالية. هذا وقد ارتفعت حقوق المساهمين خلال السنة بواقع ٨, ٢٧٥ مليون درهم إلى مستوى قياسي بلغ ١, ١ مليار درهم.

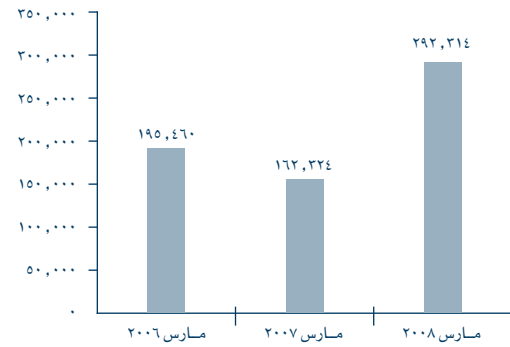


تقييم مساهمات وإنجازات قطاعات أعمال الشركة

تميز قطاع إدارة الأصول في شركتنا، على وجه الخصوص، بأدائه القوي خلال السنة. فقد نجح في تحقيق إيرادات إيجابية للسنة المالية ٨-٢٠٠٧ مع زيادة حجم الأصول التي تديرها بنسبة ٤٦٪. وارتفعت إيرادات إدارة الأصول بأكثر من ٢٠٠٪ مقارنة مع السنة السابقة إلى ٣٧,١ مليون درهم، معظمها من رسوم الصناديق عالية الأداء، وقد تجاوزت الصناديق الاستثمارية، وبالتحديد (صندوق المستثمر الوطني العقاري النشط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) و (صندوق المستثمر الوطني للأسهم القيادية، أداء المؤشرات العامة بمعدل ١٢,٢٪ و ١٠٪ على التوالي.

ونحن مستمرون في إضافة منتجات جديدة ومبتكرة، وتعزيز كفاءتنا الأساسية بما يلبي احتياجات عملائنا. وقد اكتسبنا في السنة الماضية خبرة مميزة في مجال تحقيق الإيرادات المطلقة للشركة ونظمنا عدداً من العروض التسويقية لاستكشاف فرص أعمال جديدة ودولية.

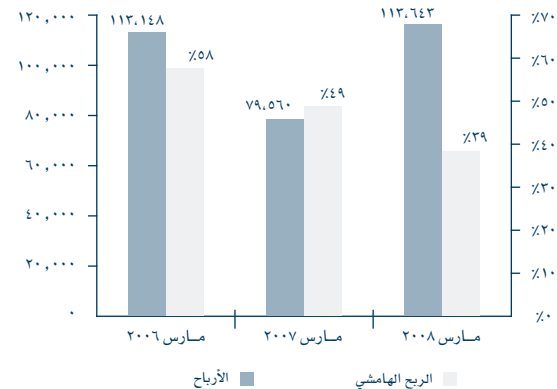
الإيرادات الموحدة
بآلاف الدراهم

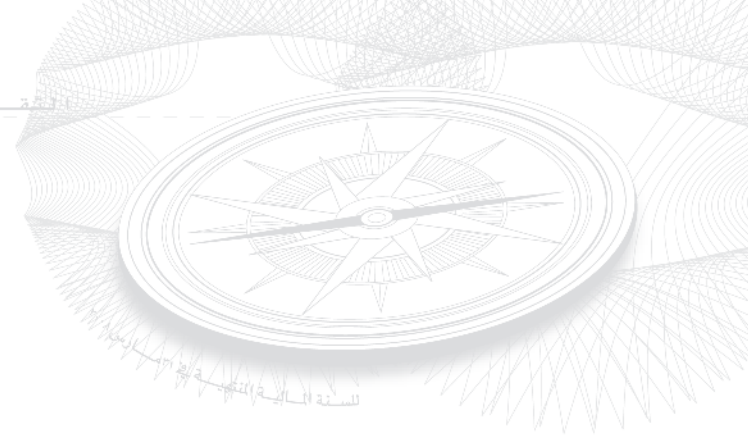


السنة الماضية. وتكتسب هذه النتائج الإيجابية أهمية خاصة في ظل التحديات التي فرضتها بيئة الأسواق المحلية والدولية.

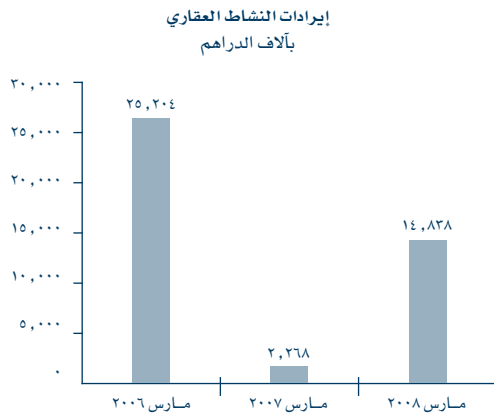
وقد بقي سعر سهم الشركة من دون تغيير خلال السنة، على الرغم من الزيادة الكبيرة في إجمالي إيراداتنا وصافي أرباحنا. وبالتالي، فإنني أعتقد أن سعر سهمنا لا يعكس تماماً إنجازاتنا أو فرص النمو المستقبلي للشركة. وفي الحقيقة، فإن سهم «المستثمر الوطني» ينطوي على الكثير من القيمة وأنا متفائل

الأرباح والربح الهامشي
بآلاف الدراهم والنسبة المئوية

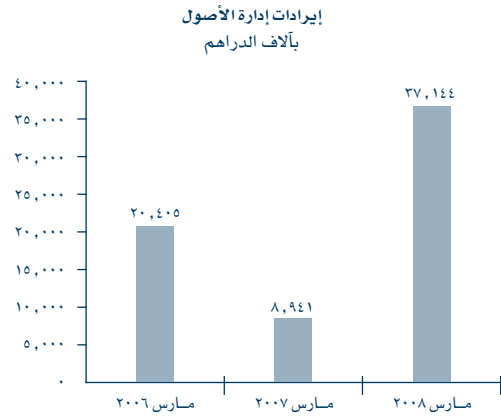




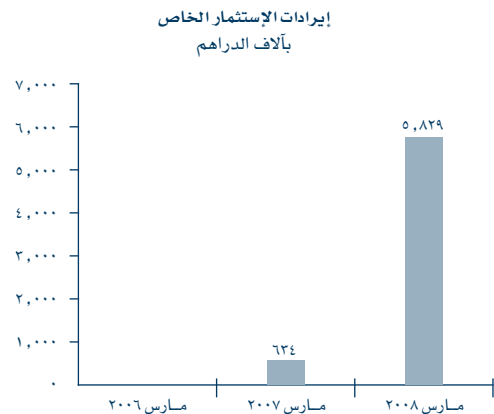
وسجل قطاع النشاط العقاري في الشركة نمواً ملحوظاً بزيادة سنوية بلغت ٥٤٣٪، محققاً بمفرده إيرادات بلغت ١٤,٨ مليون درهم. وتحقق هذا النمو من رسوم صناديق الاستثمارات العقارية ومشاريع التطوير المختلفة.



وبدوره، شهد قطاع الإستثمار الخاص نمواً متزايداً منذ إنطلاقه رسمياً في العام الماضي. وارتفعت الإيرادات السنوية للقطاع الجديد بشكل كبير إلى ٥,٨ مليون درهم،



كما ارتفعت قيمة الأصول التي يديرها القطاع بنسبة ٢٢٪ خلال السنة المالية. ونواصل جني الأرباح من "صندوق المستثمر الوطني لتنمية رأس المال" الذي حقق أداء متميزاً للغاية. ويجري

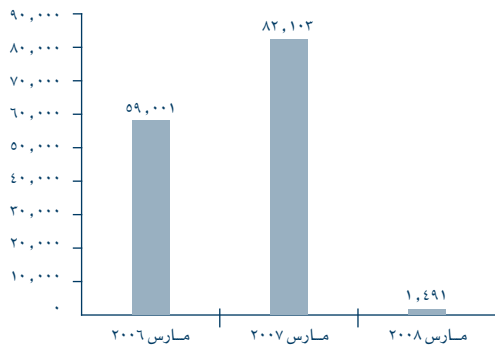


بالإضافة إلى خدمات إدارة الأصول في فئة الأصول العقارية. وتم جني المزيد من الرسوم من خلال الاستحواذ على (فندق المفرق) في السنة الماضية. وسيبدأ العمل قريباً بشكل حثيث لتجديد وتوسيع الفندق وتطوير قطعتي الأرض العائدتين للشركة في مشروع (كابيتال سنتر) الواقع وسط (مركز أبوظبي الوطني للمعارض)، مجمع المعارض والمؤتمرات الرائد. ونحن الآن في صدد إطلاق عمليات التطوير في المشروعين العقاريين بتكلفة إنشائية إجمالية تقدر بنحو ٧٠٠ مليون درهم؛ وهما عبارة عن برج للمكاتب من ٢٣ طابقاً وبرج للشقق السكنية المخدّمة من ٢٧ طابقاً. وسيواصل العمل في هذين الصرحين المميزين خلال عام ٢٠٠٨، ونسعى إلى مشاركة أطراف أخرى في بعض هذه الأصول.



بتراجع نسبته ٩٨٪ مقارنة مع السنة المالية ٢٠٠٦-٧. ولكنني على ثقة تامة بأن هذا القطاع سيحقق نتائج جيدة مستقبلاً. وفي الوقت الذي نواصل فيه الاستثمار بغزارة في هذا القطاع وإمداده بأفضل الكفاءات والخبرات، فإننا على قناعة راسخة بأنه سيصبح من جديد مساهماً كبيراً في إيرادات وربحية الشركة.

إيرادات الإستثمار المصري
بآلاف الدراهم



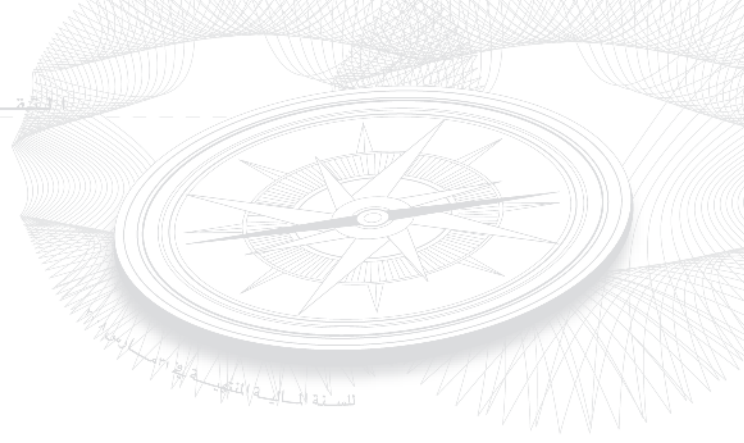
وقد وجدنا أن توافر خبرات متخصصة في بعض القطاعات يرتقي بخدمة العملاء إلى أعلى مستوى ممكن، مما دفعنا إلى تطوير خبرات متخصصة في قطاعي العقارات والطاقة. ونتوقع أن تتنوع مصادر إيرادات قطاع الاستثمار المصري، متحولاً من التخصص في إدارة عمليات الاكتتاب العام الأولي بشكل أساسي إلى تقديم باقة خدمات أكثر توازناً تجمع بين الاستشارات وعمليات أسواق رأس المال.

ولعب قطاع الأبحاث الاستثمارية دوراً مهماً بالنسبة لشركة "المستثمر الوطني" أكثر من أي وقت مضى. وقدم هذا القطاع الدعم لقطاع الاستثمار المصري من خلال تزويده بالأبحاث والتقارير حول الأسهم والقطاعات التي تهم قاعدة مستثمرينا. وأعد القطاع عدداً من التحليلات المتميزة للسوق الإقليمية، مما

الإعداد حالياً لإطلاق عائلة أوسع من هذه الصناديق خلال عام ٢٠٠٨، وذلك بناء على النتائج الإيجابية الملموسة التي حققها "صندوق تنمية رأس المال".

وقد ساهم قطاع الإستثمار الخاص خلال السنة المالية في تعزيز أداء "المستثمر الوطني" بشكل كبير، حيث قاد اثتلافاً للاستحواذ المباشر مع مؤسسات عالمية رائدة، هو الأول من نوعه للمجموعة. وسنواصل العمل على تكرار هذا النوع من النشاطات، كما أننا نخطط لعدد من عمليات التخارج المهمة خلال السنة المقبلة.

وأما إيرادات قطاع الاستثمار المصري، فقد كانت مخيبة للآمال ولم تسجل سوى ١,٤ مليون درهم حتى ٣١ مارس ٢٠٠٨،



التنوع الجغرافي

نحن فخورون بتكامل قطاعات أعمالنا الست تحت مظلة شركة واحدة. وقد أثبتت شركة «المستثمر الوطني» قوتها في ظل هذا النموذج المتنوع في السنة المالية الماضية، وهو ما عزز مجموعة منتجاتها وتوسعها جغرافياً. كما حازت أنشطتنا في مركز دبي المالي العالمي مؤخراً على الموافقة خلال السنة الماضية، وبدأ هذا المكتب يتطور سريعاً كمركز مهم لنا. وتوجد خطط أيضاً لتعزيز قدرات (المستثمر الوطني) في المكتب الجديد بما يتجاوز قطاع (الإستثمار الخاص). وتواصل شركة «المستثمر الوطني» دفع عجلة تطوير مشاريعها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. فإلى جانب مكتبها الجديد في مركز دبي المالي العالمي، حصلت الشركة في مارس ٢٠٠٨ على ترخيص (هيئة السوق المالية السعودية) لتقديم الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية.

وتمثل المملكة المحطة الأولى لشركتنا خارج حدود دولة الإمارات العربية المتحدة، وتعتبر خطوة بالغة الأهمية بالنسبة لنا، إذ تزودنا بفرصة فريدة لتسريع تنمية أعمالنا في أسواق جديدة. ومما يزيد هذه الخطوة أهمية، أن شركاءنا في السوق السعودية هم مجموعة «الراجحي للاستثمار» التي تعد واحدة من أكثر الشركات الاستثمارية تميزاً في المملكة. إننا ملتزمون بالتوسع الإقليمي عبر دول مجلس التعاون الخليجي بغية تقديم أفضل خدمة ممكنة لعملائنا وتوسيع نطاق عملياتنا ليشمل الشركات والمستثمرين في هذه الأسواق.

تنوع المنتج

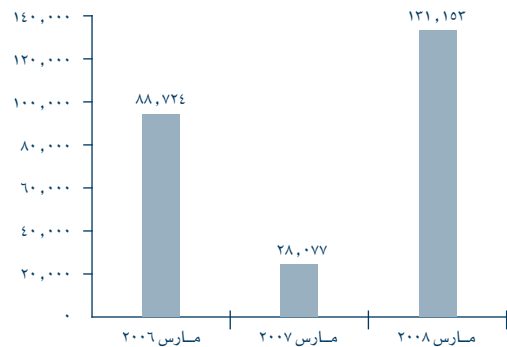
يتمنحنا نموذج أعمالنا المتوازن ومجموعتنا المتنوعة من المنتجات القوة اللازمة لتحقيق هدفنا في أن نصبح إحدى المجموعات المصرفية الاستثمارية والتجارية الرائدة في المنطقة.

عزز السمعة الطيبة لشركة «المستثمر الوطني» على المستوى العالمي. وقد حدد قطاع الأبحاث الاستثمارية مجموعة من الأفكار التي حفزت الفكر والنقاش الدولي بخصوص موضوعات، مثل الشركات العائلية وحوكمة الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي. وسنواصل الاستثمار في قطاع الأعمال المهم هذا بما يضمن تعزيز مكانة الشركة بصفتها أحد الرواد الموثوقين الذين يمدون القطاع بأفكار مبدعة.

ومن جهته، واصل قطاع الاستثمار الرئيسي أداءه المالي الجيد خلال السنة المالية ٨-٢٠٠٧ في ظل التوظيف المتأني لرأس المال. وارتفعت الإيرادات بمعدل نمو سنوي نسبته ٣٦٧٪ إلى ١٢١,١٥٢ مليون درهم، هي حصيلة مجمل الأنشطة الاستثمارية التي قامت بها شركة «المستثمر الوطني» خلال السنة، بما فيها حصصنا في الشركات التابعة والحليفة.

وتحقق الجزء الأكبر من هذه الإيرادات عبر الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، واستراتيجيات التداول في أسواق النقد وراس المال.

إيرادات الإستثمار الرئيسي
بآلاف الدراهم





أعمالنا، ويضمن نجاحنا على المدى البعيد. ومن خلال الانتقاء المتأنى للكوادر البشرية والتركيز على قدرة الموظفين الجدد على التماهي مع ثقافتنا المؤسسية، أصبحت لدينا اليوم أصول معنوية ثمينة يجسدها فريق عملنا المتفاني عالي الكفاءة. ونحن على ثقة أن شيئاً لا يمكنه إيقاف هذا الفريق عن تحقيق النجاح بما يمتلكه من شجاعة وإصرار.

وقد وضعنا خططاً أولية لبرنامج تمليك الأسهم للموظفين، والذي نأمل البدء بتسويقه في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ونعتقد أن هذا البرنامج سيوحد جهود الموظفين والمساهمين، ويوفر الدافع الأمثل للنمو المستدام. وسوف تسهم هذه المبادرة في تقليص زمن الاستجابة وتعزيز ولاء الموظفين، وهو أمر أساسي لنجاحنا على المدى البعيد.

ونحن مستمرين حالياً في دعم نمونا من خلال تعزيز جهودنا على المستويات القانونية والمالية والتقنية والتوافق مع المعايير. وفي هذا الإطار، نجدد التزامنا بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات واتباع أفضل الممارسات، وكلنا ثقة بأن هذه الإجراءات كفيلة بحماية مصالح الشركة وتزويد المساهم بالمزيد من القيمة المستدامة.

نحو مستقبل مشرق

نحن فخورون بالإنجازات التي حققتها الشركة في السنة المالية ٢٠٠٧-٨ ونتطلع قدماً لتحقيق نجاحات أخرى في سنتنا المالية المقبلة. وسترکز شركة «المستثمر الوطني» على تقديم خدمة شاملة ومتكاملة لعملائها مع التركيز على تطوير فرص نمونا في المنطقة.

لقد دخل عدد من أبرز البنوك والمؤسسات المالية إلى السوق الإماراتية خلال السنة المالية ٢٠٠٧-٨. وقد أتاحت لنا الفرصة خلال السنة للعمل مع عدد من هذه المؤسسات ونحن واثقون بأن المزايا التنافسية التي تتمتع بها (المستثمر الوطني) ستقودها إلى مزيد من النجاح في سوق تحتدم فيه المنافسة.

ونحن مستمرين في إضافة منتجات جديدة وتعزيز قدراتنا للتكيف مع ظروف السوق المتغيرة وتلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء. ويسمح لنا مثل هذا التنوع أيضاً بتخفيف تأثيرات تقلبات السوق وتوسيع مصادر الدخل، الأمر الذي يشكل جزءاً من استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق إيرادات مستدامة وتوفير مصادر دخل راسخة. وقد اتضح نجاح هذا النموذج في السنة المالية ٢٠٠٧-٨، إذ توازت مستويات النشاط المتدنية في قطاع رئيسي معين بفرص أعمال جديدة رصدتها القطاعات الأخرى.

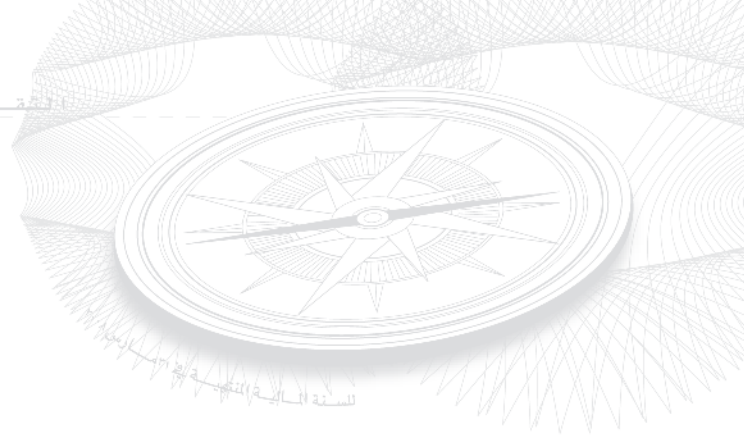
وخلال السنة، قامت كل من قطاعات أعمالنا بتعزيز خبراتها، والتوسع نحو مجالات نمو جديدة، وتقديم منتجات جديدة للمزيد من القطاعات. وفي ضوء هذه التطورات، فإن الشركة تتمتع حالياً بموقف قوي يؤهلها لزيادة حصتها السوقية في عدد من المجالات.

فريق عملنا

يواصل فريق عملنا تعزيز سمعة الشركة بصفتها إحدى الشركات الرائدة إقليمياً في مجال تزويد الخدمات المالية. وفي الوقت الذي نحصر فيه تحقيق المزيد من النمو، فإن هدفنا المشترك جميعاً هو ترسيخ ثقافة الإبداع، والإنتاجية، والنزاهة، وتحمل المسؤولية واحترام الفرد. وبعبارة أخرى، يتمثل هدفنا في أن نبقى (شركة واحدة) في الاسم، والقيم، والاستراتيجية والتطبيق العلمي.

وندأب في (المستثمر الوطني) على تشجيع موظفينا للسعي نحو تحقيق التميز الذاتي في بيئة محورها رضا العملاء وتعزيز العلاقة معهم. ونعمل سوياً على تزويد عملائنا بأفضل معايير الخدمة في سوق تحتدم فيه المنافسة يوماً بعد يوم.

وفي الوقت الذي ترك فيه بعض الموظفين العمل لدينا، وهو أمر طبيعي ومتوقع، فقد نجحنا في استقطاب عدد كبير من الكوادر الماهرة وهم اليوم جزء من فريق عملنا الأساسي، الأمر الذي يثري خبرات ومهارات فريق عملنا، ويعزز قدرات وحدات



ومن شأن النمو الذي شهدناه في سنة ٢٠٠٧-٨ أن يؤهلنا لنمو ثابت ومستدام في سنتنا المقبلة ٢٠٠٨-٩. وسنواصل اتباع أساليب متنوعة ومبتكرة لتعزيز إنجازاتنا الحالية وتحقيق المزيد من النمو المستقبلي. وأطلع إلى رؤية (المستثمر الوطني) وهي ترسخ مكانتها الرائدة بين كبريات المؤسسات في قطاع الاستثمار المصرفي والتجاري، وتمضي قدماً في جذب المصرفيين ذوي الخبرة، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، وتوسيع الرقعة الجغرافية لعملياتها. وبصفتها مؤسسة مصرفية محلية، يعمل لديها فريق متخصص من الخبراء المشهود لهم بالكفاءة على مستوى عالمي، فإن «المستثمر الوطني» تمتلك الإمكانيات اللازمة لمواجهة الظروف المتغيرة والاستفادة من الفرص المستقبلية الهائلة التي تزخر بها أسواقنا.

شكر وتقدير

في الختام، أود الإعراب عن تقديري العميق للتوجيهات الرشيدة لمجلس إدارتنا، وشكري الجزيل لفريق عملنا على جهودهم الصادقة، وامتاني لعملائنا ومساهميننا الكرام على دعمهم المستمر لنا. يشرفنا أننا مزودكم المفضل للخدمات المالية.

أورهان عثمان صوي

الرئيس التنفيذي لشركة «المستثمر الوطني»



نبذة عامة عن الشركة

نشأة "المستثمر الوطني"

تأسست "المستثمر الوطني" في عام ١٩٩٤ كشركة مساهمة خاصة مسجلة في إمارة أبوظبي، وتعود ملكيتها بالكامل إلى إماراتيين من نخبة المجتمع الاقتصادي والسياسي. ومنذ تأسيسها، نجحت الشركة في تحقيق النمو عبر تنفيذ ٤ زيادات لرأس المال، ليرتفع رأسمالها المدفوع الحالي إلى ٥٥٠ مليون درهم إماراتي.

وفي السنوات الأولى بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، قامت الشركة ببناء محفظتها الخاصة بها. وخلال تلك الفترة، أطلقت بنجاح عدداً من شركات تمويل المشاريع، من بينها "الخليج لأنظمة الطاقة" و"المستثمر الوطني لإدارة العقارات (كولبيرز الإمارات)"، و"شركة المعايين الوطني". كما تولت الشركة دور المدير الرئيسي لعدد من عمليات الاكتتاب العام الأولي، مثل "شركة أبوظبي لبناء السفن"، و"مصرف أبوظبي الإسلامي" و"الواحة الدولية للتأجير" و"تبريد" و"الدار" و"أسماك".

وقد تجاوزت الشركة في أواخر عام ١٩٩٩ مع التغيرات في ظروف السوق من خلال اتباع استراتيجية جديدة مبتكرة لتلبية الطلب المتنامي المتوقع على منتجات أسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية في أرجاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٥، استمرت "المستثمر الوطني" في تطورها لتصبح شركة استثمار مصرفي، مع إطلاقها قطاعي إدارة الأصول والنشاط العقارية. وقد اكتسبت الشركة مع هذه التطورات، بالإضافة إلى التزامها المستمر بالتميز، قيمة إضافية كبيرة وثقة متزايدة في السوق. وشهد عام ٢٠٠٦ المزيد من التوسع في عمليات وخدمات "المستثمر الوطني" مع إطلاق قطاع الأبحاث الاستثمارية، وتسويق الشركة أول صندوق لها في مجال الإستثمار

تعد شركة "المستثمر الوطني" مجموعة تجارية ومصرفية استثمارية إقليمية، وتضم ٦ قطاعات أعمال استراتيجية، تشمل الاستثمار المصرفي، والإستثمار الخاص، وإدارة الأصول، والنشاط العقارية، والاستثمارات الرئيسية، والأبحاث الاستثمارية. يضاف إلى ذلك، أن الشركة لديها شركة حليفة هي "مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات"، الذي يوفر خدمات الوساطة كعضو مسجل في "سوق أبوظبي للأوراق المالية" و "سوق دبي المالي".

وكشركة إقليمية، تعمل "المستثمر الوطني" انطلاقاً من أبوظبي ودبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) ومن الرياض (المملكة العربية السعودية)، وتقدم خدمات متنوعة في مجال الاستثمار والاستشارات وإدارة الصناديق لقاعدة واسعة من العملاء، تتضمن شركات مدرجة وغير مدرجة، ومؤسسات حكومية ومالية، وأفراداً ذوي ملاءة.

ونستمد إيراداتنا من المصادر الخمسة الرئيسية التالية:

- رسوم الخدمات الاستشارية
- رسوم خدمات إدارة الأصول
- رسوم إدارة صناديق الإستثمار الخاص
- العوائد على الاستثمارات الرئيسية للشركة
- العوائد من بيع حقوق الملكية

وعلى مدى السنوات الـ ١٤ الماضية، نجحت "المستثمر الوطني" في ضمان مكانة رائدة لها بين المؤسسات المالية الأكثر مصداقية وشهرة في المنطقة. وتركز الشركة على تحقيق نتائج فائقة باستمرار، بما ينسجم مع سمعتها المتنامية كرائد إقليمي. ومع تطور البيئة المالية على المستويين الإقليمي والدولي، فإن هدف "المستثمر الوطني" يبقى ثابتاً: "نقودكم نحو النجاح".



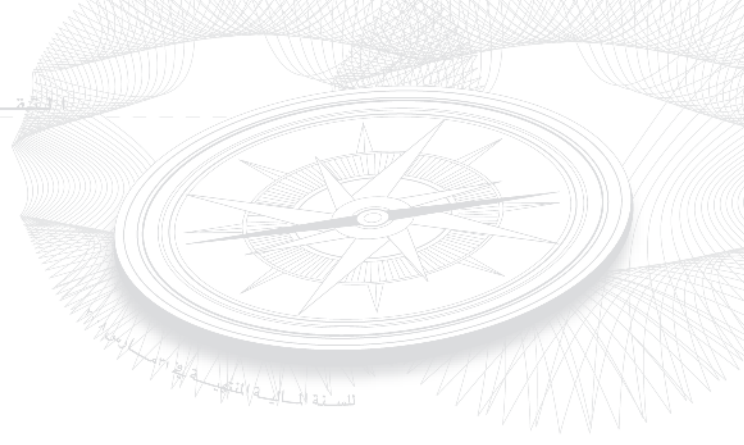
واليوم، يتميز فريق عمل الشركة من المختصين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة بتركيزهم على تقديم أعلى مستويات الخدمة للعملاء. وتسعى "المستثمر الوطني" من خلال ذلك إلى مشاركة عملائها مشاركة ذهنية عامة في مجال ريادة الأعمال. وإلى جانب تطلعاتها الريادية، فقد قامت الشركة ببناء ثقافة مهنية تؤكد التزامها بأعلى المعايير الأخلاقية، والعمل بروح الفريق مع كل واحد من العملاء، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في مكان العمل.

ونتيجة لذلك، فقد نجحت الشركة في تعزيز مكانتها كمنسق رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة لعمليات الاكتتاب العام الأولى، واستحقت عن جدارة جائزة "أفضل مؤسسة للأسهم" في دولة الإمارات العربية المتحدة من مجلة "يوروموني" في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، كما حازت جائزتي "أفضل مؤسسة للملكية الخاصة" و "أفضل مؤسسة لإدارة الأصول" من مجلة "بانكر ميدل إيست" في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي. وحصلت الشركة أيضاً في ديسمبر ٢٠٠٦ على جائزة قطاع العقارات لـ "أفضل مؤسسة استثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة" من مجموعة "آي سي جي" التي تتخذ من لندن مقراً لها.



الخاص الخاصة لطرف ثالث. وفي العام ذاته، أصبحت الشركة أيضاً أول شركة استثمار مصرية إماراتية تحصل على ترخيص للعمل في "مركز دبي المالي العالمي" الناشئ حديثاً ذلك الحين.

وفي عام ٢٠٠٨، تم منح رخصة خدمات مالية لشركة "المستثمر الوطني المملكة العربية السعودية"، في أول مشروع للمؤسسة المصرفية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة وأول خطوة عملية لها ضمن خططها للتوسع الإقليمي.



تقييم أداء قطاعات الأعمال

الاستثمار المصري

شهد قطاع الاستثمار المصري سنة مالية مخيبة للآمال. ولكن انخفاض الإيرادات عن السنوات السابقة دفع الإدارة إلى التركيز على إعادة هيكلة عمليات القطاع، وتنويع خدماته، واكتساب خبرات تخصصية في قطاعات رئيسية، تشمل الطاقة والعقارات، عن طريق توظيف مصرفيين استثماريين متخصصين، وتوسيع الرقعة الجغرافية لعملياتها. واعتمد القطاع كذلك خططاً لبناء شبكة توزيع قوية يديرها فريق متفرغ ومتمرس في مجال عمليات الاكتتاب.

لقد ساهم قطاع الاستثمار المصري بنحو ١,٤ مليون درهم إماراتي من عائدات (المستثمر الوطني) في السنة المالية ٢٠٠٧-٨. ويعكس هذا الرقم انخفاضاً ملحوظاً عن السنة المالية ٢٠٠٦-٧ التي سجلت ٢٢ مليون درهم (بعد اقتطاع رسم استثنائي بقيمة ٦٠ مليون درهم تم تحصيله من عميل فيما يخص عملية اكتتاب عام أولي). وجاء هذا التراجع نتيجة مباشرة لعدد من العوامل، مما استدعى إجراء مراجعة شاملة لاستراتيجية عمل القطاع.

يعد قطاع الاستثمار المصري من أكثر القطاعات في هذا المجال رسوخاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تواصل منذ عام ١٩٩٤ تقديم استشارات الناجحة حول العديد من الصفقات الكبرى في الدولة. ونظراً إلى سجله الحافل بالإنجازات غير المسبوقة في أسواق تمويل حصص الملكية وفهمه العميق للسوق المحلية، فقد تمتع فريق الاستثمار المصري على الدوام بموقع فريد مكنه من تقديم المشورة للعملاء وضمان التنفيذ الأمثل للصفقات. وكان نشاط الوحدة قد تركز في السنوات السابقة بصورة رئيسية في أسواق تمويل الحصص.

وفي عام ٢٠٠٧، بلغ إصدار حصص الملكية حده الأدنى في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لوجود إطار تنظيمي ناشئ، وبسبب التقلبات الكبيرة في السوق. وعلى الرغم

من ذلك، فقد أسس فريق الاستثمار المصري لمجموعة من الصفقات وأمضى الربع الأخير من السنة في تقديم المشورة لعدد من الصفقات المتوقع إتمامها في عام ٢٠٠٨. ونظراً إلى انخفاض عدد الاكتتابات العامة الأولية في الإمارات العربية المتحدة خلال السنة، فقد اعتمد القطاع استراتيجية جديدة في العمل وركز على تأسيس وحدات متخصصة في استشارات الاستثمار المصري، حيثما يزداد الطلب على عمليات الاندماج، والاستحواذ، والتصفية، وغيرها من خطط إعادة الهيكلة المؤسسية. يضاف إلى ذلك، أن تأسيس وحدات استثمار مصري متخصصة بحسب كل قطاع يعكس التنافسية والتطور المتزايد للمشهد المالي التنافسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وشكلت فرصة الدخول إلى سوق المملكة العربية السعودية جزءاً لا يتجزأ من نمو قطاع الاستثمار المصري. وبناءً عليه، فقد دخلت شركة (المستثمر الوطني) في مشروع مشترك مع مجموعة (الراجحي للاستثمار)، إحدى أكبر مؤسسات الاستثمار وأكثرها تنوعاً في المملكة، بهدف تعزيز وجودها في السوق السعودية. وتم ترخيص المشروع من قبل هيئة السوق المالية في مارس ٢٠٠٨، ويضم في الوقت الحاضر فريقاً صغيراً من المصرفيين الاستثماريين، ويتم التخطيط بشكل حثيث لزيادة العدد الحالي في السنة المالية ٢٠٠٨-٩.

وتحرص مجموعة الاستثمار المصري على تطوير نموذج أعمال يتيح لشركة (المستثمر الوطني) العمل كمستثمر ومستشار مالي، مستفيدة في ذلك من جميع موارد الشركة، بما فيها قطاعات الأعمال الأخرى مثل النشاط العقاري، والأبحاث الاستثمارية، والإستثمار الخاص، وإدارة الأصول، والاستثمار الرئيسي. وقد تم تقديم عدد من العروض المشتركة بين قطاعات مختلفة إلى العملاء. وتمنح هذه القدرة (المستثمر الوطني) ميزة تنافسية كبيرة مقارنة مع غيرها.



الوطني لتنمية رأس المال) في ديسمبر ٢٠٠٧، وهو يدير أصولاً في الوقت الحاضر تزيد قيمتها على ١٠٠ مليون درهم إماراتي. وسبق أن تم إطلاق (صندوق تنمية رأس المال) في يوليو ٢٠٠٦ لتطبيق استراتيجية مبتكرة من أجل تحديد وتنفيذ وإدارة استثمارات في شركات خاصة ورابحة في القطاعات التي تتميز بنموها السريع. وتم لغاية ٣١ مارس ٢٠٠٨ استدعاء ٥٠٪ من رأس المال المودع وجرى استثماره جزئياً في محفظة استثمارية تضم ٣ استثمارات بقيمة إجمالية تبلغ ٣٦,٥ مليون درهم إماراتي. وتمكن قطاع الإستثمار الخاص من تطوير مجموعة من الصفقات الواعدة لصالح الصندوق تتضمن فرصاً استثمارية في كل من الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر، وباكستان، والهند، والأردن، والكويت. ونظراً لوفرة الصفقات الواعدة التي أرستها، فإن القطاع يتوقع استثمار الجزء الأكبر من (صندوق تنمية رأس المال) بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

وفي يناير ٢٠٠٨، وظف (صندوق تنمية رأس المال) استثماراً في (شركة دبي للمقاولات)، حيث انضمت (المستثمر الوطني) من خلاله إلى ائتلاف يضم مستثمرين إقليميين وعالميين، بمن فيهم (أموال الخليج)، و(جولدمان ساكس)، و(كريديت سويس)، للاستحواذ على ٤٩٪ من (دبي للمقاولات). وكانت عملية الاستحواذ هذه ثالث عملية استثمار للصندوق في إطار سعيه إلى الاستثمار في شركات معروفة سريعة النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا. وتميزت هذه الصفقة باستادها إلى هيكلية مبتكرة تعزز من قيمة هذا الاستثمار، مهمدة بذلك الطريق لغيرها من الصفقات الضخمة المعقدة في المستقبل. وجاءت صفقة يناير تتويجاً للسجل الحافل لقطاع الإستثمار الخاص في مجال إضفاء القيمة على استثماراته، كما أنها تتناسب تماماً مع شركات المحفظة الاستثمارية الأخرى في قطاع البناء والعقارات، مثل (الدار العقارية) و(مجموعة دبي المتحدة).

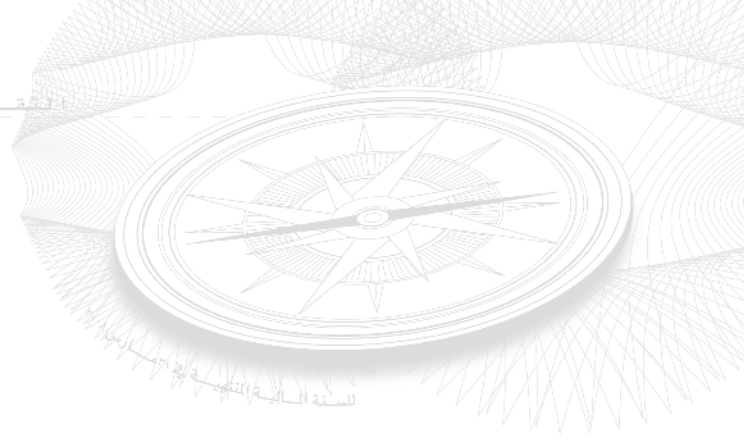
يضاف إلى ذلك، أن (صندوق تنمية رأس المال) نفذ في السنة المالية ٢٠٠٧-٨ تخارجاً جزئياً مربحاً من إحدى شركات محفظته الاستثمارية عندما قام ببيع حصة من أسهمه بعائد يعادل ٣ أضعاف رأس المال المستثمر. ولغاية ٣١ مارس ٢٠٠٨،



وتتوقع شركة (المستثمر الوطني) أداءً إيجابياً لقطاع الاستثمار المصري في السنة المالية ٢٠٠٨-٩. فمن المنتظر أن تحقق صفقات تمويل حصص الملكية التي جرى التأسيس لها إيرادات مجزية اعتباراً من النصف الأول من عام ٢٠٠٨، فضلاً عن الإيرادات الناجمة عن استشارات الاندماج والاستحواذ. وسيتيح الحضور المباشر لـ (المستثمر الوطني) في السعودية استثمار الفرص المميزة في كبرى أسواق المنطقة. وأثمرت جهود إعادة الهيكلة عن تأسيس وحدة أعمال متنامية من المتوقع لها أن تعزز القدرة على مواجهة تقلبات السوق على المدى المتوسط والبعيد.

الإستثمار الخاص

كانت السنة المالية ٢٠٠٧-٨ ناجحة جداً بالنسبة لقطاع الإستثمار الخاص. وقد تم بنجاح إغلاق (صندوق المستثمر



وحازت الوحدة على جائزة (أفضل مؤسسة لإدارة الأصول) من مجلة (بانكر ميدل إيست) للسنة الثانية على التوالي في سنة ٢٠٠٧-٨، وتم ترشيحها مجدداً للجائزة نفسها في يونيو ٢٠٠٨. وفي نهاية السنة المالية للشركة، ارتفعت قيمة الأصول التي يديرها القطاع إلى نحو مليار درهم. واستمر (صندوق المستثمر الوطني العقاري النشط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) في تميزه بصفته الصندوق الأفضل أداءً في فئته لسنة ٢٠٠٧-٨. وقد حقق الصندوق عائداً على الاستثمار بنسبة ٥٥,٢٪، متفوقاً على (مؤشر مورجان ستانلي للأسهم العربية) (MSCI Arabia) بهامش قدره ٢,٢٪، ومتقدماً على أقرب صندوق قيادي إقليمي بـ ٨,٦٪. وتابع "صندوق المستثمر الوطني للأسهم القيادية" في دولة الإمارات العربية المتحدة أداءه القياسي، محققاً عائداً قدره ٥٥,٥٪ في سنة ٢٠٠٧-٨، ليتجاوز بذلك مؤشر الأداء العام بهامش ١٤,٢٪ ويتفوق على أقرب صندوق منافس بمعدل ٤٪.

ومنذ إنطلاقه، حقق "صندوق المستثمر الوطني العقاري النشط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" عائداً بمعدل ٤٧,٣٪ مقارنة مع المؤشر العام البالغ ٩-٢٪، في الوقت الذي حقق فيه "صندوق المستثمر الوطني للأسهم القيادية" عائداً قدره ١٣,١٪ مقارنة مع الأداء السالب للمؤشر العام والبالغ ٢,٢-٢١٪. وشهد كلا الصندوقين أدنى مستوى من التقلبات مقارنة مع أي صندوق آخر وقد بدأ العمل أيضاً على تأسيس صندوقين جديدين خلال السنة، وسيكون "صندوق الشرق الأوسط وإفريقيا للاتصالات" مفتوحاً ويهدف للاستثمار بصورة رئيسية في شركات الاتصالات المدرجة أسهمها في البورصات الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وقد تم الانتهاء من أبحاث الشراء وجمع البيانات الإحصائية في سنة ٢٠٠٧-٨، وكذلك العمل على وضع الإطار القانوني والخدمات الداعمة ذات الصلة. وتبلورت الخطط أيضاً لتطوير صناديق أخرى قطاعية خلال الفترة ذاتها، كما انطلق العمل بشكل مكثف على تطوير صندوق للحالات الخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

استمرت جميع شركات المحفظة الاستثمارية لـ (صندوق تنمية رأس المال) تسجيل أداء قوي، ومن المتوقع لها أن تشهد اكتتاباً عاماً أولاً خلال العامين المقبلين.

وتم في السنة المالية ٢٠٠٧-٨ أيضاً الشروع بإعداد خطط متقدمة لتطوير شركة للاستثمار في المراحل الأولى من المشاريع الصناعية، كما تم إجراء أبحاث موسعة وإنجاز تصميم المنتج، في الوقت الذي أسفرت فيه اختبارات السوق عن نتائج إيجابية. ومن المتوقع إطلاق هذه الشركة الاستثمارية بالشراكة مع مؤسسة بارزة في أبوظبي خلال السنة المالية ٢٠٠٨-٩، وسوف تسعى الشركة الجديدة إلى تطوير مشاريع صناعية في مراحلها الأولى عبر دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويوجد لدى قطاع الإستثمار الخاص مجموعة من الصفقات الواعدة للسنة المقبلة، وستواصل الوحدة تحقيق المزيد من التنوع القطاعي بشكل يعكس النمو والتنوع المتزايدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا. وتشمل القطاعات التي سيتم التركيز عليها خلال السنة ٢٠٠٨-٩: الرعاية الصحية، على خلفية النمو السريع لوفرة التأمين الصحي، والأعداد المتزايدة للمغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي، والسلع الاستهلاكية، على خلفية الزيادة في دخل الفرد وارتفاع معدلات الإنفاق على المنتجات الاستهلاكية؛ وقطاع الطاقة والصناعة، على خلفية صناعات المصب التي يغذيها الازدهار النفطي.

إدارة الأصول

شهد قطاع إدارة الأصول سنة مالية مثمرة للغاية حتى ٣١ مارس ٢٠٠٨. وقد حقق القطاع نمواً في الإيرادات بنسبة ٢١٧٪، كما فاق صندوقها الميزان مستويات الأداء المحددة لهما للسنة الثالثة على التوالي. وخلال السنة، تم التحضير لتأسيس صناديق جديدة وسجلت الأصول التي يديرها القطاع نمواً بمعدل ٤٦٪، في الوقت الذي حصل الفريق المتنامي على تفويضات من مؤسسات دولية للمرة الأولى.



وتعتبر إقامة معرض متجول للمستثمرين الأوروبيين والإقليميين من أوائل إنجازات الفريق الجديد، إذ إنها السنة الأولى التي يقوم فيها قطاع إدارة الأصول باستكشاف فرص الأعمال خارج المنطقة، وذلك استجابة للاهتمام المتزايد للسوق العالمية بالمنطقة.

علاوة على ذلك، تم تطبيق نظام "سوفيز" (Sophis) الجديد نسبياً في سنة ٢٠٠٧-٨ وبدأ بتعزيز القدرات الإدارية في مجال

صندوق المستثمر الوطني العقاري النشط (*)



صندوق المستثمر الوطني للأسهم القيادية
بالمقارنة مع مؤشر أسواق الإمارات (*)



أداء صندوق المستثمر الوطني العقاري النشط

الأداء	الفترة الزمنية
٥٥,٣٪	سنوياً ٢٠٠٨
٤٧,٣٪	منذ إنطلاقه

مؤشر سوق المالية العربية

الأداء	الفترة الزمنية
٣٠,١٪	سنوياً ٢٠٠٨
٢,٩٪-	منذ إنطلاقه

* المقارنة هي للتوضيح فقط

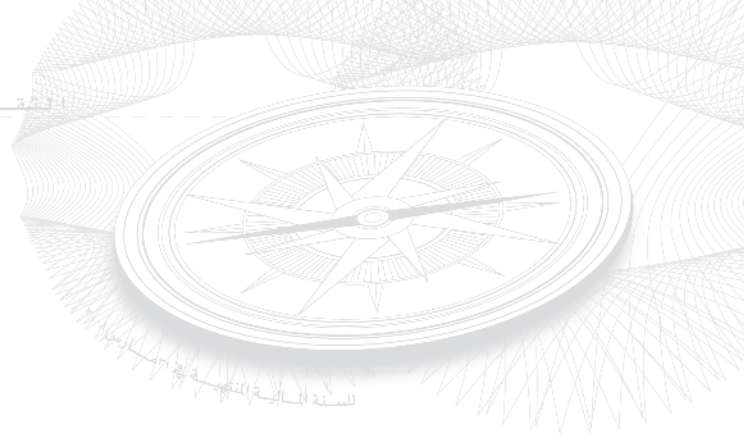
أداء صندوق المستثمر الوطني للأسهم القيادية	الفترة الزمنية
٥٥,٥٪	سنوياً ٢٠٠٨
١٣,١٪	منذ إنطلاقه

أداء مؤشر أسواق الإمارات المالية	الفترة الزمنية
٤١,٣٪	سنوياً ٢٠٠٨
٢١,٢٪	منذ إنطلاقه

* بسبب عدم توافر مؤشرات سوق الإمارات لشهر مايو ٢٠٠٥ فقد إعتدنا مؤشر بنك أبوظبي الوطني للمؤشرات خلال الفترة الزمنية نفسها.

وفازت وحدة الإدارة المتخصصة، المصممة للتعامل مع اثنين من أشكال التفويض الإستشاري، وهما إدارة محافظ الأسهم الإقليمية وتوزيع الأصول المؤسسية، بتفويض مؤسسي مهم في سنة ٢٠٠٧-٨. وتمت إضافة خبرات جديدة إلى الفريق في مجال المشتقات المالية خلال فترة المراجعة، كما تحقق الفوز بتفويض بالغ الأهمية في قطاع صناديق التحوط العالمية، وهو ما يأمل الفريق تحقيقه مجدداً في السنة المقبلة.

وفي عام ٢٠٠٧، شكل القطاع فريقاً متخصصاً لإدارة علاقات العملاء والمبيعات. وجاء هذا القرار مدفوعاً بالاهتمام المتزايد للمؤسسات العالمية بالمنطقة والحاجة المتنامية إلى إطلاع القاعدة الحالية من العملاء على الأداء المتفوق للصناديق وآفاق النمو الواعدة على المدى الطويل. وسيبقى الالتزام بتعزيز وتطوير عملية التواصل محورياً أساسياً على الدوام.



النشاط العقاري

شهد قطاع الاستشارات العقارية في "المستثمر الوطني" سنة مالية قوية بلغ نمو الإيرادات فيها ٥٤٢٪ على مدى السنة الماضية. وحقق القطاع بمفرده إيرادات بلغت ١٤,٨ مليون درهم.

ومن خلال دفع عجلة النمو القوي في سنة ٨-٢٠٠٧، ضاعف فريق النشاط العقاري عدد أعضائه في السنة نفسها من ٢ إلى ٦ خبراء متفرغين، معززاً قدراته بخبرات جديدة في مجالات الاستثمار المصري، والاستثمار في المشاريع، وإدارة مشاريع الإنشاءات. وساهمت هذه الموارد الإضافية، وبالتالي النشاط المتزايد، في تمكين الصناديق التابعة للقطاع من التفوق على نظرائها وساعدت في تحقيق تقدم كبير على صعيد ٢ مشاريع للاستثمار المباشر، وتوسيع عمليات الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي أعقاب استراتيجية العام السابق التي ركزت على عمليات الشراء، فقد تحولت الجهود في عام ٢٠٠٧ نحو إتمام وتطوير عمليات الاستحواذ التابعة للقطاع، وتم الانتهاء فعلياً من شراء "فندق المفرق" خلال السنة. وتعتبر هذه الصفقة، الأولى من نوعها في أبوظبي حيث اشترت المجموعة المشروع من مؤسسة شبه حكومية. وبعد النجاح الكبير الذي حققته في تغيير ملكية أول فندق، فقد وضع قطاع النشاط العقاري الخطط الأولية لصفقات أخرى مماثلة. وقد تم في ٨-٢٠٠٧ اختيار شركة لإدارة الفندق، وسيتم الإعلان عن تفاصيل عملية الاختيار في ٩-٢٠٠٨. وبدأت أعمال التخطيط لتجديد الفندق البالغة مساحته ٢٨ ألف متر مربع خلال الربيع، في حين سيتم البدء في بناء ملحق مؤلف من ١١٥ غرفة جديدة بحلول الخريف.

وفي شهر يوليو، أتمت "المستثمر الوطني" عملية الاستحواذ على قطعتي أرض في مشروع "كاييتال سنتر" في أبوظبي لتطوير برجين عليهما. وقد تم تعيين إدارة المشروع واستشاريي التصميم والتخطيط المالي، وتم في النصف الثاني من السنة

خدمة العملاء. ونجح البرنامج الجديد سريعاً في إضافة قيمة كبيرة على أسلوب إدارة فريق الاستثمار للمخاطر ومتابعة الشؤون الإدارية للمحافظ الاستثمارية. وقد أدت المراجعة المستمرة لإجراءات وعمليات الاستثمار إلى تزويد العملاء بمعلومات استثمارية جديدة بشكل أسبوعي، وتوفير معلومات عن المنتجات الموجهة للعملاء المحتملين بصورة شهرية.

وباقتراب نهاية السنة، بدأت الاستعدادات لإعادة هيكلة صناديق وحدة إدارة الأصول، باستخدام نموذج الاستضافة المتبع في برمودا. وستتيح هذه المبادرة إمكانية الدخول بسهولة أكبر للمستثمرين الدوليين. ويستعد قطاع إدارة الأصول لتعيين "بنك إتش إس بي سي" أميناً للصندوق الجديد، في الوقت الذي تم فيه تعيين "أبكس بارتنرز" في ٨-٢٠٠٧ لتولي الشؤون الإدارية للصندوق. ونتيجة لذلك، ستتم الآن إدارة صناديق الوحدة بكفاءة أعلى وسعر منافس وخبرات عالمية مشهود لها بالتميز.

وشكلت المبادرات الرامية إلى إعادة التنظيم بالعلاقات الخاصة بالمشاريع المشتركة عنصراً أساسياً في استراتيجية قطاع إدارة الأصول الرامية إلى تحقيق النمو عبر عمليات الدمج والاستحواذ. وجرى أيضاً تدقيق الشراكات الحالية وتعديلها وفقاً للنتائج، في الوقت الذي تم فيه إرساء الأسس لعلاقات مستقبلية محتملة مع حلفاء عالميين استراتيجيين، وسيتم تعزيز هذه العلاقات وتطويرها خلال سنة ٩-٢٠٠٨.

ونظراً إلى أن المنطقة تبدو بعيدة عن تأثيرات أزمة الائتمان العالمية لهذه السنة، فإن قطاع إدارة الأصول يتوقع سنة أخرى من الأداء القوي خلال ٩-٢٠٠٨. وسيتركز هدف القطاع في السنة القادمة على زيادة حجم الأصول الذي يديرها وعدد التفويضات الاستشارية التي يسندها إليه العملاء. ويتطلع قطاع إدارة الأصول أيضاً إلى إطلاق منتجات جديدة تركز على قطاعات معينة، بالإضافة إلى خدمات استراتيجية ذات طبيعة عالمية وعامة تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها.



سيتم التركيز المحوري على تمويل شراء هذه المشاريع وتعزيز قدرات الفريق.

البدء بأعمال التصميم لبرج مكاتب من ٢٢ طابقاً ومجمع للشقق المخدمة من ٢٧ طابقاً.

وستبقى الفرص الاستثمارية خارج دول مجلس التعاون الخليجي محط اهتمام قطاع النشاط العقاري خلال عام ٢٠٠٨، مع اهتمام خاص بمنطقة شرق المتوسط. ويمكن أن يتركز نشاط القطاع أيضاً خلال الأشهر الاثنى عشر المقبلة على عمليات التكامل العامودي، خاصة وأن القطاع يتطلع للاستحواذ على شركات ذات أنشطة مكملية، مثل المجموعات الهندسية والإنشائية. وكما هي الحال بالنسبة لقطاعات الأعمال الأخرى في "المستثمر الوطني"، فإن قطاع النشاط العقاري سيمضي بعمليات التوسع والتنويع قدماً خلال السنة الحالية.

الأبحاث الاستثمارية

شكلت سنة ٨-٢٠٠٧ دورة تأسيسية راسخة أخرى بالنسبة إلى قطاع الأبحاث الاستثمارية الفني في "المستثمر الوطني"، فقد تمت زيادة نطاق التغطية والتنوع بما ينسجم مع النمو في المعطيات، كما سجل فريق العمل في القطاع نمواً ملحوظاً بدوره.

وتحرى الفريق مجموعة واسعة من الموضوعات خلال السنة، وأدت نتائج الأبحاث إلى تحديد وقيادة محاور النقاش بشأن عدد من التوجهات المثيرة للاهتمام في قطاع الأعمال الإقليمي. وكان القطاع سباقاً إلى طرح العديد من القضايا المتنوعة التي تخص منطقة الشرق الأوسط دون غيرها من المناطق، ولاقت الدراسات المنشورة رواجاً واسعاً في أوساط المؤسسات الإقليمية والدولية. ونجح القطاع في إبراز الريادة الفكرية التي تتمتع بها "المستثمر الوطني" من خلال تغطية موضوعات معينة، مثل تشكيل مجالس الإدارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمشهد العقاري في أبوظبي، وعمليات الاكتتاب العام الأولي للشركات الوطنية.

وقام قطاع الأبحاث الاستثمارية بتوسيع نطاق اهتماماته ليشمل قطاعات جديدة في السنة الماضية. وأطلق فريق الأبحاث المصرفية الذي تم تشكيله حديثاً دراسة لواقع القطاع المصرفي،

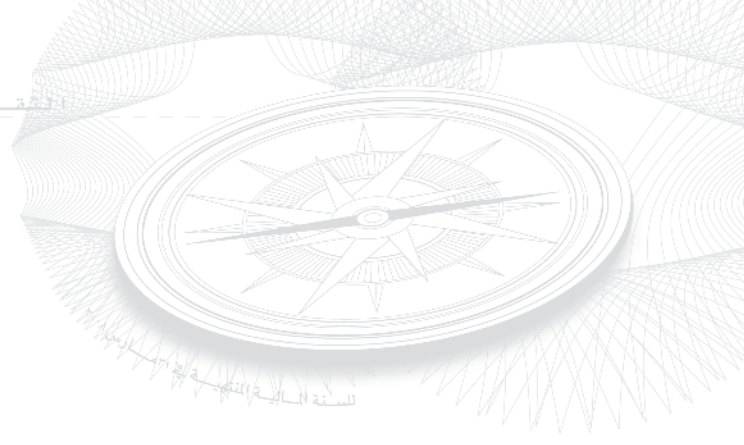
بالإضافة إلى الأعمال التي يجري تنفيذها في مشاريع "المستثمر الوطني" في أبوظبي، تم البدء أيضاً بدراسة الفرص المتاحة خارج دول مجلس التعاون الخليجي. ويقوم فريق النشاط العقاري حالياً باستكشاف الأسواق المحلية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحثاً عن مشاريع محتملة.

وفي يونيو ٢٠٠٧، احتفل قطاع النشاط العقاري بسنته الأولى من التفوق لـ "صندوق المستثمر الوطني للتطوير العقاري" المغلق. ويفخر الصندوق، الذي يستثمر في مشاريع جديدة للتطوير العقاري ويعمل على تجديد عقارات قائمة عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعائداته التي تجاوزت المعدل المستهدف والمحدد بـ ٢٠٪ خلال السنة.

واحتفل "صندوق المستثمر الوطني الرئيسي للاستثمار العقاري" أيضاً بسنويته الأولى في عام ٢٠٠٧. وحقق الصندوق، الذي تم إطلاقه للاستثمار في شراء حصص الملكية، وبشكل رئيسي في صناديق عقارية عالمية للملكية الخاصة يتولى الإشراف عليها مديرون من أعلى المستويات، عائداً بمعدل ٧٠،١٠٪ خلال تلك الفترة. ووظف الصندوق هذا استثمارات بقيمة ٤,٩ مليون دولار أمريكي في سنة ٨-٢٠٠٧.

وتم تطبيق نظام "استيت ماستر" (Estate Master) في وقت سابق من السنة الحالية لدعم إدارة وتحليل المشاريع. وبعد إتمام الفريق برنامجاً تدريبياً شاملاً، فقد أصبح النظام الجديد قيد الاستخدام وساهم بتنظيم العمليات وتعزيز كفاءتها بشكل كبير.

ويتطلع قطاع النشاط العقاري إلى سنة ٢٠٠٨ بالكثير من التفاؤل ويسعى خلالها بصورة رئيسية إلى تطوير المشاريع الحالية وتحديد فرص استثمارية جديدة. وفي الوقت الراهن، يجري العمل على الاستفادة من فرصتين أو ثلاث فرص. كما



الخليج الوطني للأسهم والسندات، و"كوليرز"، و"ديا"، و"فندق المفرق" في تعزيز الإيرادات هذه السنة.

واستمر قطاع الإستثمار الرئيسي في تعزيز الميزانية العمومية لشركة "المستثمر الوطني" لدعم جميع قطاعات الأعمال، وستواصل ذلك في السنة المالية ٢٠٠٨.

وتوجد لديه خطط حالية لتوسيع نطاق التحليل ليطغى منطقة الخليج في السنة المقبلة. كما تم في سنة ٨-٢٠٠٧ إطلاق دراسة متخصصة لقطاع العقارات، الذي يعتبر موضع اهتمام بالغ لقاعدة المستثمرين في "المستثمر الوطني". يضاف إلى ذلك، أن فريق الأبحاث باشر دراسات لشركات متعددة الأنشطة والقطاعات.

وقد حددت "المستثمر الوطني" ٤ مجالات بحث رئيسية تعتزم بناء قاعدة معرفية متخصصة فيها مستقبلاً، وهي الخدمات المالية والمصرفية، والعقارات، والشركات الصناعية متنوعة الأنشطة والطاقة.

ومن المتوقع أن تتضاعف تغطية أبحاث الأسهم والقطاعات في السنة المقبلة مع الزيادة المعقولة في عدد أعضاء الفريق. وفي هذه الأثناء، سيبقى التركيز منصباً على الجانب الأهم الذي يتوخاه قطاع الأبحاث الاستثمارية، والمتمثل في عمق وجودة التحليل ودقة التوصيات.

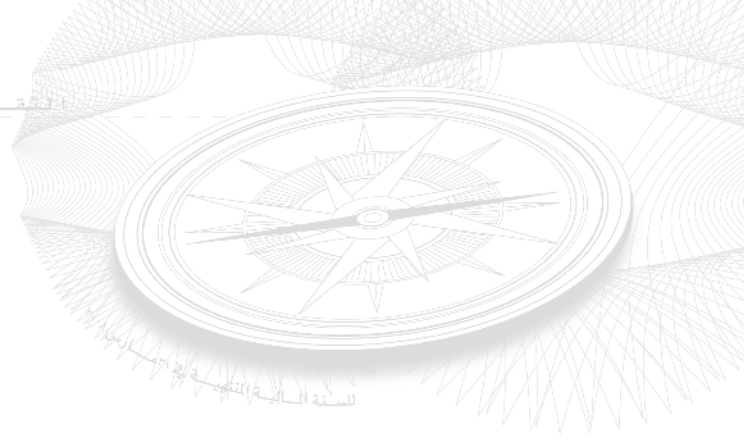
الإستثمار الرئيسي

ارتفعت إيرادات قطاع الإستثمار إلى ١٢١,٢ مليون درهم للفترة المنتهية في ٢١ مارس ٢٠٠٨، متجاوزاً توقعات بداية السنة بحوالي ٦٣٪. وجاءت هذه الإيرادات من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ونشاطات سوق رأس المال، وأدوات سوق النقد.

وفي ظل توافر ظروف السوق الإيجابية، فقد نتج حوالي ٤٨٪ من إجمالي الإيرادات عن تعاملات سوق رأس المال. وتركزت الاستراتيجية في هذا المجال على تقليل المخاطر، مع انتهاز مسار طويل الأمد. وانسجاماً مع هذه الاستراتيجية، فقد انخفضت تداولات المضاربة وتم تسهيل بعض الحصص في سوق رأس المال. وأما ثاني أكبر مساهمة في إيرادات القطاع خلال السنة، فقد جاءت من الاستثمارات المباشرة. وبصورة خاصة، حققت ٤ استثمارات إيرادات مجزية حقاً. وقد ساهم كل من "مركز



TNI <<<



تعد المستثمر الوطني من الشركات الرائدة في مجال تحقيق الأرقام القياسية المتعلقة بالإكتتابات العامة محلياً وعالمياً، وهي تسعى لتوفير الخدمات القيمة لعملائها من الشركات والأفراد من خلال خلق الفرص الإستثمارية المربحة وعالية النمو والجودة.

كما حازت الشركة على العديد من الجوائز لتفوقها في أدائها وبرهنت عن الخبرة في مجالات الإستثمارات المصرفية والإستثمارات الخاصة والنشاط العقاري وإدارة الأصول والإستثمار الرئيسي.

تأسيس شركة
المستثمر الوطني.



المستثمر الوطني
مدير رئيسي
للإكتتاب العام
بشركة أبوظبي لبناء
السفن.



تأسيس شركة
أنظمة الخليج
للطاقة.



رفع قيمة رأس المال
إلى ٥٢ مليون درهم
إماراتي.

تأسيس شركة
المستثمر الوطني
لإدارة العقار
ذ.م.م. (كولبيرز
الإمارات العربية
المتحدة).



تعيين المستثمر
الوطني كمستشار
مالي لدى شركة
مبادلة للتنمية.

المستثمر الوطني
مدير رئيسي
مشارك في الإكتتاب
العام لمصرف
أبوظبي الإسلامي.



تأسيس الشركة
الوطنية للتفتيش.

المستثمر الوطني
مدير رئيسي
للإكتتاب العام
لشركة الواحة
العالمية للتأجير.



رفع قيمة رأس المال
إلى ٧٧ مليون درهم
إماراتي.
المستثمر الوطني
مدير رئيسي
للإكتتاب العام
لشركة تبريد.



المستثمر الوطني
مدير رئيسي
للإكتتاب العام
لشركة مناسك.



المستثمر الوطني
مدير رئيسي
للإكتتاب العام
لشركة أسماك.



إطلاق استراتيجية
بغرض التحول إلى
شركة استثمارية.
تعيين المستثمر
الوطني كمستشار
للإستحواذ على
شركة أنظمة الخليج
للطاقة.



تأسيس شركة ناس
(NAS) للخدمات
الإدارية ذ.م.م.



المستثمر الوطني
تحصل على رخصة
البنك المركزي
بصفقتها شركة
استثمارية.

- تبني شعار وهوية
جديدين للشركة.



2000/01

1999

1998

1997

1996

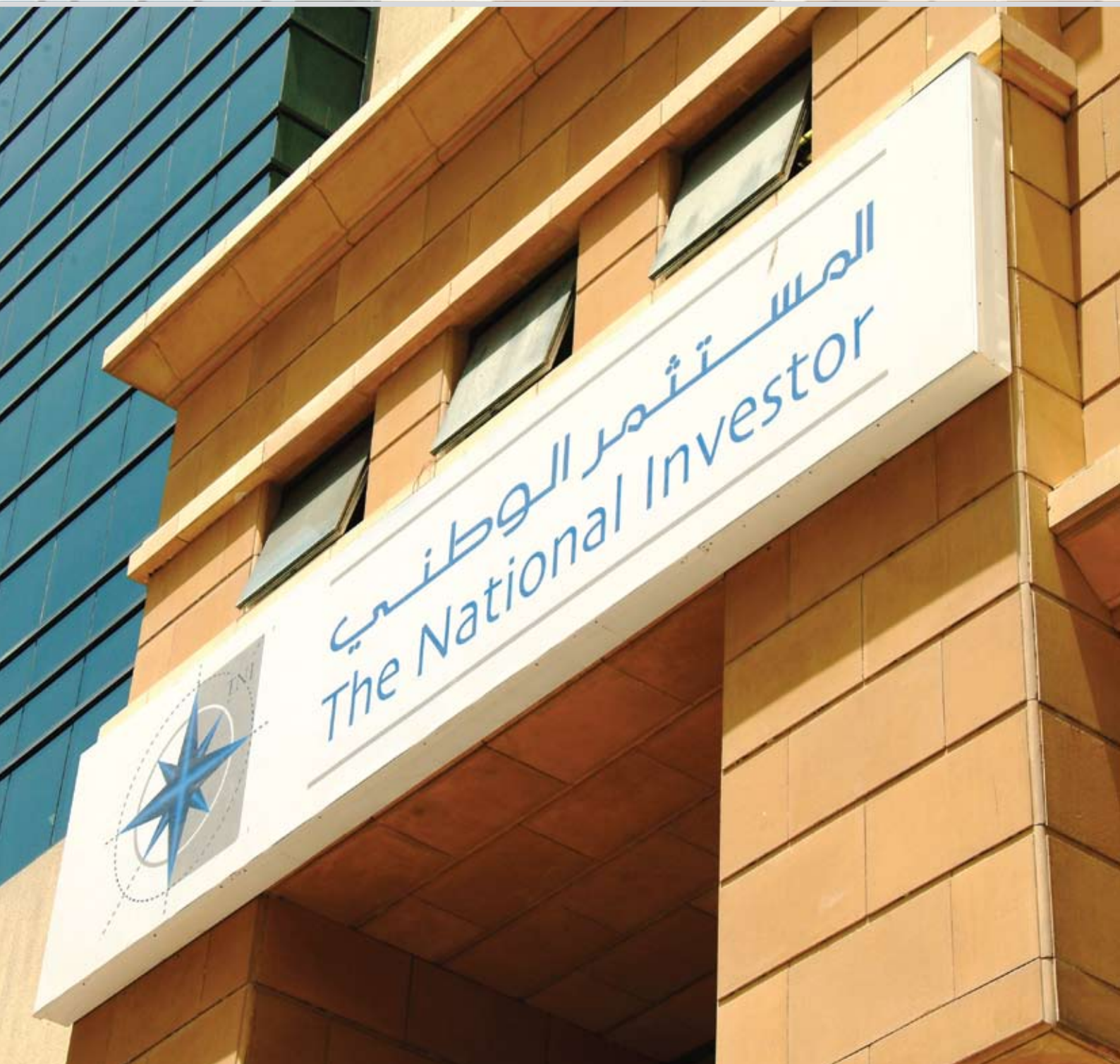
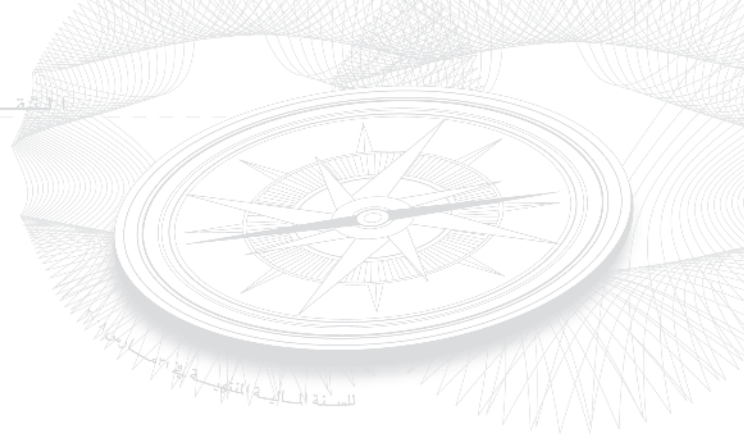
1995

1994

الإنجازات



TNI <<<





البيانات المالية الموحدة

٢٨	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٢٩	بيان الدخل الموحد
٣٠	الميزانية العمومية الموحدة
٣١	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٣٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
٥٧ - ٣٣	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٥٨	تقرير رئيس مجلس الإدارة



تقرير مدققي الحسابات المستقلين السادة المساهمين المستثمر الوطني ش.م.خ.

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لـ المستثمر الوطني شركة مساهمة خاصة («الشركة») وشركاتها التابعة («المجموعة») والتي تشمل على الميزانية العمومية كما في ٢١ مارس ٢٠٠٨ ، وكذلك بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، بالإضافة إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وتشمل هذه المسؤولية على: تصميم وتنفيذ والاحتفاظ برقابة داخلية بخصوص إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تكون خالية من الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة ووضع التقديرات المحاسبية التي تعتبر معقولة في ظل الظروف الراهنة.

مسؤولية مدققي الحسابات

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. وتتضمن هذه المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء المادية.

وتتطوي أعمال التدقيق على تنفيذ بعض الإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإيضاحات في البيانات المالية الموحدة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على تقديرنا وتقييمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة ، التي قد تنتج عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر ، نضع بالاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بقيام الشركة بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تتناسب مع الظروف الراهنة ، ولكن ليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة. كما تضمنت أعمال التدقيق تقييماً لمدى ملائمة المبادئ المحاسبية المستخدمة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عامة.

هذا ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لأبداء رأينا.

الرأي

برأينا ، أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة ، من كافة النواحي المادية ، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٢١ مارس ٢٠٠٨ وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وأنها تلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة وكذلك بالقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته).

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا ، وأن المجموعة تحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن محتويات تقرير رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة يتفق مع ما جاء في السجلات المالية للمجموعة. كما لم يستترع انتباهنا وجود أي مخالفات للقانون المذكور أعلاه أو لبنود التأسيس خلال السنة المنتهية في ٢١ مارس ٢٠٠٨ ، والتي من شأنها أن تؤثر تأثيراً مادياً سلبياً على أعمال المجموعة أو مركزها المالي.

٢٠٠٨

كي بي إم جي
منذر الدجاني
رقم التسجيل ٢٦٨

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ مارس

٢٠٠٧ ألف درهم	٢٠٠٨ ألف درهم	إيضاح
الإيرادات		
١٢٧,٠٧٥	١٤٢,٣١٩	٧ إيرادات الرسوم والخدمات
		صافي الإيرادات / (الخسائر) من الاستثمارات بالقيمة العادلة
(٢٥,٣٠٥)	٦,٥٣١	٨ من خلال الأرباح أو الخسائر
٩,٨٠٠	٢٥,٨٢٩	١٧ الحصة في أرباح الشركات الزميلة
٢٧,٨٣٢	٦٣,٢٥٦	٩ إيرادات من الموجودات المالية المتاحة للبيع
-	٣٠,١٣٨	١٨ التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية
٩,٦٠٠	-	١٨ القيمة العادلة للمنتج الحكومية
١٢,٥٨٢	٩,٧٩٨	١٠ إيرادات الفوائد
-	١٢,١٧٤	١١ الشهرة التجارية السلبية الناتجة عن حيازة شركات تابعة
٧٤٠	٢,٢٦٩	إيرادات أخرى
١٦٢,٣٢٤	٢٩٢,٣١٤	إجمالي الإيرادات
المصروفات		
(٧٣,٢٦٢)	(١٢٧,٩٢٥)	١٢ مصروفات تشغيلية
(٤,١١٧)	(١٤,١٠٩)	١٦ و ٢١ خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية
(٥٦٩)	(١,٧٠٠)	١٩ إطفاء للموجودات غير الملموسة
(٣,٣٤٩)	(٦,٩٩٧)	٢٠ الاستهلاك
-	(٢٠,٧٨٦)	١٣ مصروفات تمويلية
(٨١,٢٩٧)	(١٧١,٥١٧)	إجمالي المصروفات
٨١,٠٢٧	١٢٠,٧٩٧	أرباح السنة
المنسوبة لـ:		
٧٩,٥٦٠	١١٣,٦٤٣	حقوق المساهمين
١,٤٦٧	٧,١٥٤	حقوق الأقلية
٨١,٠٢٧	١٢٠,٧٩٧	أرباح السنة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٢٢ إلى ٥٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة ٢٨.



الميزانية العمومية الموحدة

كما في ٣١ مارس

٢٠٠٧ أل درهم	٢٠٠٨ أل درهم	إيضاح	الموجودات
٢٦٣,١٥٨	٢٣١,٧٨٥	١٤	النقد والأرصدة لدى البنوك
١١٨,٩٤٧	١٠٥,٣٠٩	١٥	استثمارات بأل قيمة العادلة
٣٦,٩٨٣	١٧,٨٤٨	٢٦	من خلا الأرباح أو الخسائر
٢٩٠,٢٧٥	٤٧٠,٦٠٠	١٦	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
-	٣,٠٠٠		موجودات مالية متاحة للبيع
٥٩,٨٨٠	٥٨,١٢٥	١٧	استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
١٢٥,٤٦٢	١٥٥,٦٠٠	١٨	استثمارات في شركات زمنية
٦,٢٣٢	٤,٥٣٢	١٩	ع ارات استثمارية
٦,٧٣٦	٨٨,٩٠٩	٢٠	موجودات غير ملموسة
٥٩,١٣٧	١٠١,٤٢٩	٢١	ع ارات ومعدات
			موجودات أخرى
٩٦٦,٨١٠	١,٢٣٧,١٣٧		إجمالي الموجودات
٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	٢٢	حقوق الملكية
٣٠,٣٧١	٣٨,٦٨٨	٢٣	رأس المال
٢٨,٦٨٧	٣٦,٧٦٩	٢٤	إحتياطي قانوني
١٤٦,٢٧١	٣٣٧,١١٤		إحتياطي نظامي
-	١,٥١٤	٢٥	إحتياطي إعادة تقييم
٩٤,٥٢٠	١٦١,٤٨٦		برنامج خيارات أسهم الموظفين
٨٤٩,٨٤٩	١,١٢٥,٥٧١		أرباح محتجزة
١,٥٩٥	١٢,٧٥٨		إجمالي حقوق الملكية المنسوبة لمساهمين
			حقوق الأقلية
٨٥١,٤٤٤	١,١٣٨,٣٢٩		إجمالي حقوق الملكية
٢٥,٠٠٠	-	١٤	المطوبات
١,٤٤٨	٣٨,٧١٦	٢٦	قرض
٨٨,٩١٨	٦٠,٠٩٢	٢٧	المبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة
			مطوبات أخرى
١١٥,٣٦٦	٩٨,٨٠٨		إجمالي المطوبات
٩٦٦,٨١٠	١,٢٣٧,١٣٧		إجمالي حقوق الملكية والمطوبات

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة وتمت المصادقة على إصدارها بالنيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٨ من قبل :


أورهان عثمان صوي
الرئيس التنفيذي


عبد الله المزروعى
رئيس مجلس الإدارة

تشكّل الإيضاحات المدرجة في الصفحات من ٢٣ إلى ٥٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستبين مدرج في الصفحة ٢٨.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ مارس

رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي نظامي	احتياطي إعادة تقييم	خطة خيار أسهم الموظفين	أرباح محتجزة	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٥٠٠,٠٠٠	٢٢,٧٨٢	٢١,٢٥١	٢٩٩,٥٢٧	-	١٠٨,٢٨١	٩٥١,٨٤١
-	-	-	-	-	(٢٥,٠٠٠)	(٢٥,٠٠٠)
-	-	-	-	-	(٣,٢٩٦)	(٣,٢٩٦)
٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	(٥٠,٠٠٠)	-
-	-	-	-	-	٧٩,٥٦٠	٧٩,٥٦٠
-	٧,٥٨٩	-	-	-	(٧,٥٨٩)	-
-	-	٧,٤٣٦	-	-	(٧,٤٣٦)	-
-	-	-	(١٣١,٥٩٢)	-	-	(١٣١,٥٩٢)
-	-	-	(٢١,٦٦٤)	-	-	(٢١,٦٦٤)
٥٥٠,٠٠٠	٣٠,٣٧١	٢٨,٦٨٧	١٤٦,٢٧١	-	٩٤,٥٢٠	٨٤٩,٨٤٩
٥٥٠,٠٠٠	٣٠,٣٧١	٢٨,٦٨٧	١٤٦,٢٧١	-	٩٤,٥٢٠	٨٤٩,٨٤٩
-	-	-	-	-	(٢٧,٥٠٠)	(٢٧,٥٠٠)
-	-	-	-	-	(٢,٧٧٨)	(٢,٧٧٨)
-	-	-	-	-	١١٣,٦٤٣	١١٣,٦٤٣
-	٨,٣١٧	-	-	-	(٨,٣١٧)	-
-	-	٨,٠٨٢	-	-	(٨,٠٨٢)	-
-	-	-	-	١,٥١٤	-	١,٥١٤
-	-	-	٢١٢,٣٩٢	-	-	٢١٢,٣٩٢
-	-	-	(٢١,٥٤٩)	-	-	(٢١,٥٤٩)
٥٥٠,٠٠٠	٣٨,٦٨٨	٣٦,٧٦٩	٣٣٧,١١٤	١,٥١٤	١٦١,٤٨٦	١,١٢٥,٥٧١

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٢٢ إلى ٥٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة ٢٨.



بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ مارس

٢٠٠٧ ألف درهم	٢٠٠٨ ألف درهم	إيضاح
الأنشطة التشغيلية		
٨١,٠٢٧	١٢٠,٧٩٧	أرباح السنة
(٢١,٦٦٥)	(٦٠,٧٨٤)	تسويات لـ:
-	٤,٤٣٣	أرباح من استبعاد استثمارات المتاحة للبيع
(٩,٦٠٠)	-	خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية متاحة للبيع
-	(٣٠,١٣٨)	القيمة العادلة للمنح الحكومية
(١٢,٥٨٢)	(٩,٧٩٨)	التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية
١٥٨	٢٠,٧٨٦	إيرادات الفوائد
		مصروفات الفوائد
٢٧,٣٣٨	٤٥,٢٩٦	
١٢١,٩٤٦	١٣,٦٣٨	التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(٣,٠٠٠)	حيازة استثمارات محتفظ بها للاستحقاق
(١٠,٢٥٢)	١٩,١٣٥	التغير في المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة
(١٤,٢٤١)	(٤٢,٢٩٢)	التغير في الموجودات الأخرى
(١٦٦,٧٣٦)	٣٧,٢٦٨	التغير في المبالغ المستحقة للأطراف ذات العلاقة
٣,٠٦٦	(٢٨,٨٢٦)	التغير في المطلوبات الأخرى
(١٠١,٥٤٨)	(١,٥٥٠)	حيازة موجودات مالية متاحة للبيع
٣٥,٧٤٤	٦٨,٤١٩	استبعاد موجودات مالية متاحة للبيع
(٢٤,٩٠١)	١,٧٥٥	التغير في الاستثمارات في شركات زميلة
١٠,٣٣٣	٧,٣٨٣	إيرادات الفائدة على ودائع لأجل
(١٠٩,٢٥١)	١١٧,٢٢٦	صافي النقد من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
(١,٩٢٣)	(٨٢,١٧٣)	التغير في العقارات والمعدات ، صافي
(٦,٢٣٢)	١,٧٠٠	حيازة موجودات غير ملموسة ، صافي
(٥٧,٩٣١)	-	شراء عقارات استثمارية
(٦٦,٠٨٦)	(٨٠,٤٧٣)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		
-	(٢٥,٠٠٠)	سداد قروض
-	٢٥,٠٠٠	متحصلات من تحرير ودائع مصرفية
(٢٨,٢٩٦)	(٣٠,٢٧٨)	توزيعات أرباح ومكافآت مدفوعة
(١,٧٨١)	٤,٠٠٩	مساهمة إضافية من حقوق الأقلية
-	١,٥١٤	الحركة في برنامج خيارات أسهم الموظفين
(١٥٨)	(٢٠,٧٨٦)	مصروفات الفوائد
٢,٢٤٩	٢,٤١٥	إيرادات الفوائد
(٢٧,٩٨٦)	(٤٣,١٢٦)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
النقص في النقد وما يعادله		
(٢٠٢,٣٢٣)	(٦,٣٧٣)	النقد وما يعادله في ١ أبريل
٤٤١,٤٨١	٢٣٨,١٥٨	النقد وما يعادله في ٣١ مارس
٢٣٨,١٥٨	٢٣١,٧٨٥	

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٣٢ إلى ٥٧ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة ٢٨.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١ - الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

إن المستثمر الوطني - شركة مساهمة خاصة ("الشركة") مسجلة وتمارس أنشطتها في دولة الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة خاصة وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). تشمل هذه البيانات المالية الموحدة على الشركة وشركاتها التابعة ("المجموعة") وحصة المجموعة في الشركات الزميلة والشركات المسيطر عليها بصورة مشتركة. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة بالأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات وتقديم الخدمات الاستشارية والإدارية.

خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠١، حصلت الشركة على موافقة المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة للقيام بأنشطة استثمارات مالية كشركة استثمارية وفقاً لقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم ٩٤/٨/١٦٤ المؤرخ ١٨ أبريل ١٩٩٥ بشأن تنظيم الشركات الاستثمارية المالية المصرفية وشركات الاستشارات الاستثمارية.

٢ - أساس الأعداد

أ) بيان التوافق

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته).

ب) أساس القياس

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
الموجودات المالية المتاحة للبيع
العقارات الاستثمارية

يتم بيان الطرق المستخدمة لقياس القيم العادلة في الإيضاح ٤.

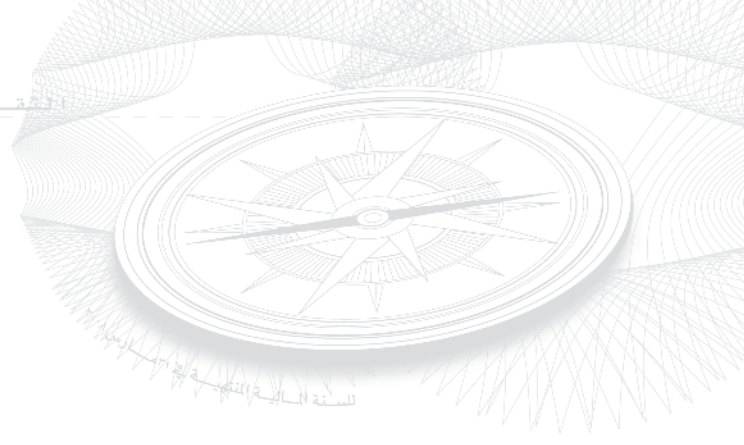
ج) العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدينهم الإمارات، وهي العملة التشغيلية للشركة. ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لأي من الشركات التابعة للمجموعة والكائنة في دول أخرى باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تزاوّل فيها الشركة أنشطتها. ويتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدينهم الإمارات وهي عملة عرض البيانات المالية الموحدة للمجموعة. باستثناء ما هو مشار إليه، تم تدوير كافة البيانات المالية، المقدمة بدينهم الإمارات، إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف.

د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراسات تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

ويتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي الفترات المستقبلية التي تتأثر بتلك التعديلات.



وبصورة خاصة ، فإن المعلومات حول المجالات الهامة لعدم اليقين في التقديرات والأحكام الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تطوي على تأثير هام على المبالغ المعترف بها في هذه البيانات المالية الموحدة قد تم بيانها في إيضاح ٣١.

٣ - السياسات المحاسبية الهامة

لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية الواردة أدناه بصورة متسقة على كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، كما تم تطبيقها بصورة متسقة من قبل شركات المجموعة.

لقد تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة ، حيث اقتضت الضرورة، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة.

أ) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

تتمثل الشركات التابعة بتلك الشركات التي تخضع لسيطرة المجموعة. وتتمثل السيطرة عندما يكون لدى المجموعة القدرة على التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية لشركة ما بغرض الحصول على فوائد من أنشطتها. وعند تقييم تلك السيطرة يتم الأخذ بالاعتبار حقوق التصويت الممكنة القابلة للممارسة أو التحويل في الوقت الراهن. ويتم إدراج البيانات المالية للشركات التابعة في البيانات المالية الموحدة من تاريخ بدء السيطرة وحتى تاريخ انتهاء تلك السيطرة. ولقد تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما إقتضت الحاجة لكي تتوافق مع سياسات المجموعة.

(٢) الشركات ذات الأغراض الخاصة

قامت المجموعة بتأسيس عدد من الشركات ذات الأغراض الخاصة وذلك لأغراض المتاجرة والاستثمار. يتم توحيد الشركة ذات الأغراض الخاصة بناءً على تقييم ماهية علاقة المجموعة مع الشركات الخاصة وتقييم المخاطر والإميازات المرتبطة بهذه الشركات وبناءً على إعتقاد المجموعة بأنها تسيطر على الشركة ذات الأغراض الخاصة. إن الشركات الخاصة المسيطر عليها من قبل المجموعة بموجب أحكام تفرض قيوداً صارمة على قدرة إدارة الشركات ذات الأغراض الخاصة على صنع القرارات مما أدى إلى حصول المجموعة على كافة الامتيازات ذات الصلة بعمليات الشركات ذات الأغراض الخاصة وصافي موجوداتها.

(٣) الشركات الزميلة

تتمثل الشركات الزميلة بتلك الشركات التي لدى المجموعة تأثيراً هاماً، لكن ليست سيطرة ، على سياساتها المالية والتشغيلية. ويتم إدراج الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وتشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على حصة المجموعة من إيرادات ومصروفات الشركات الزميلة من التاريخ الذي بدأ فيه ذلك التأثير الهام بشكل فعلي إلى التاريخ الذي ينتهي فيه ذلك التأثير الهام بشكل فعلي. عندما تزيد حصة المجموعة من الخسائر عن حصتها في شركة زميلة يتم احتسابها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ، يتم تخفيض القيمة المرحلة لتلك الحصة إلى الصفر ويتوقف الاعتراف بالمزيد من الخسائر إلا إلى الحد الذي يترتب فيه التزام على المجموعة أو تقوم المجموعة بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة المعنية.

(٤) الشركات المسيطر عليها بصورة مشتركة

تتمثل الائتلافات المشتركة بتلك الشركات التي لدى المجموعة سيطرة مشتركة على أنشطتها بموجب اتفاقية تعاقدية وتتطلب موافقة كافة الأطراف لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والمالية والتشغيلية. وتشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على حصة المجموعة في صافي أرباح تلك الشركات محسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية وذلك من تاريخ بدء السيطرة المشتركة وحتى تاريخ انتهائها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

(٥) المعاملات المحذوفة عند التوحيد

يتم حذف الأرصدة والمعاملات الداخلية ضمن شركات المجموعة مع أية أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. ويتم حذف الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمارات وذلك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما يتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس طريقة الأرباح غير المحققة ولكن إلى الحد الذي لا يكون فيه دليل على انخفاض القيمة.

(ب) المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية بتاريخ إصدار التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتتمثل أرباح أو خسائر الصرف من البنود المالية بالفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية الفترة ، بعد تسويتها لتعكس المبالغ المدفوعة خلال الفترة ، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية محولة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة. ويتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناشئة من التحويل ضمن بيان الدخل الموحد.

ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملة الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. ويتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناشئة من التحويل ضمن بيان الدخل الموحد باستثناء الفروق الناشئة من تحويل أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع.

(ج) الإيرادات

(١) إيرادات الرسوم والخدمات

تتمثل إيرادات الأتعاب بالإيرادات المحققة من الخدمات المقدمة من قبل المجموعة خلال السنة ، ويتم الاعتراف بها على أساس الاستحقاق ، عندما يتم تقديم الخدمات ولا يكون هناك شكوك هامة حول استرداد المبالغ المستحقة. يتم الاعتراف بالأتعاب المكتسبة مقابل تنفيذ معاملات هامة كإيرادات عندما يتم الانتهاء من تنفيذ هذه المعاملات.

تتمثل إيرادات الرسوم والخدمات المتعلقة بالأنشطة الفندقية بالمبالغ المصدر لها فاتورة المتعلقة بالغرف والخدمات الأخرى المقدمة من قبل الأعمال الفندقية للمجموعة والمأكولات والمشروبات المباعة خلال الفترة ، بما في ذلك رسوم الخدمة ، صافية من الخصومات. ويتم الاعتراف بالإيرادات كخدمات يتم تقديمها. ويتم احتساب إيرادات الإيجار من المستأجرين على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار بصورة مستمرة.

(٢) إيرادات توزيعات الأرباح

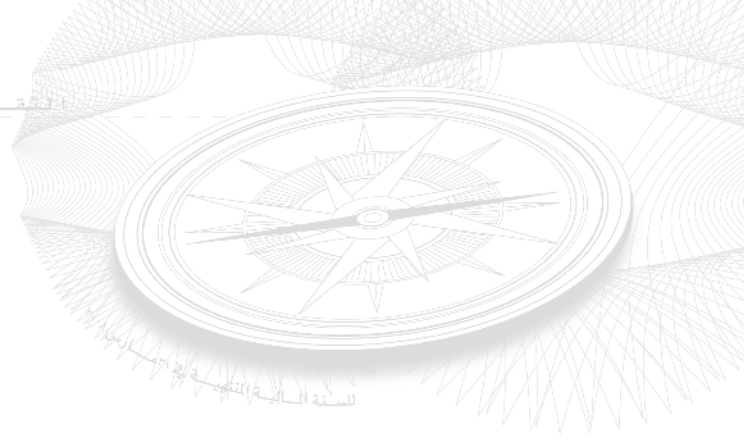
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح المتعلقة باستثمارات الأسهم المتاجر بها في البورصة والإيرادات الموزعة من استثمارات الأسهم الخاصة والصناديق الاستثمارية الأخرى ضمن بيان الدخل الموحد عندما يتم إقرار الحق في استلام الدفعات.

(٣) المنح الحكومية

يتم قياس المنح الحكومية غير المشروطة المتعلقة بالموجودات غير المالية بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد عندما تصبح المنحة مستحقة القبض.

(٤) إيرادات ومصروفات الفائدة

تشتمل إيرادات الفائدة على الإيرادات من الحسابات تحت الطلب وحسابات الودائع ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد عندما تستحق وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وتشتمل مصروفات الفائدة على تكاليف الاقتراض على القروض ويتم الاعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.



(د) الأدوات المالية

(١) الأدوات المالية غير المشتقة

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة على الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق والذمم المدينة والنقد وما يعادله والقروض والسلفيات والذمم الدائنة والمصروفات المستحقة والمبالغ المستحقة من / إلى الأطراف ذات العلاقة.

يتم الاعتراف بالأداة المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بتلك الأداة. ويتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي حقوق المجموعة التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من تلك الموجودات المالية ، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الموجودات المالية إلى طرف آخر بدون الاحتفاظ بالسيطرة أو بكافة مخاطر وامتيازات تلك الموجودات. ويتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي التزامات المجموعة المحددة في العقد أو عندما يتم الإيفاء بها أو إلغاؤها.

يتم الاعتراف بالأدوات المالية بصورة مبدئية بالقيمة العادلة زائداً ، بالنسبة للأدوات غير المبينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أية تكاليف منسوبة بصورة مباشرة للمعاملة ، باستثناء ما هو موضح أدناه.

النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على نقد وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

وفقاً لإدارة مخاطر المجموعة أو إستراتيجية الإستثمار يتم تصنيف أداة ما ضمن الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو إذا تم تحديدها كذلك عند الاعتراف المبدئي بها. يتم تحديد الأدوات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت المجموعة تقوم بإدارة تلك الاستثمارات وتقوم باتخاذ قرارات البيع والشراء اعتماداً على القيمة العادلة لتلك الأدوات. عند الاعتراف المبدئي ، يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بالإستحواذ ضمن بيان الدخل عندما يتم تكبدها. إن الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغيرات تطرأ عليها ضمن بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب عمليات شراء وبيع الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية في تاريخ المتاجرة ، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق

عندما يكون للمجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بسندات الدين لحين استحقاقها ، يتم تصنيف هذه السندات كمحتفظ بها حتى الإستحقاق. ويتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

يتم تصنيف استثمارات المجموعة في بعض الأوراق المالية على أنها استثمارات متاحة للبيع. لاحقاً للاعتراف المبدئي ، يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف على التغيرات التي تطرأ عليها ، باستثناء خسائر انخفاض القيمة ، مباشرة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم إيقاف الاعتراف باستثمار ما ، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد. هذا ويتم ترحيل الاستثمارات في سندات الملكية بالتكلفة عندما لا يمكن تحديد قيمة العرض بصورة موثوقة.

أخرى

يتم قياس الأدوات المالية الأخرى غير المشتقة بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ناقصاً أي خسائر لانخفاض القيمة. إن السياسات المحاسبية الخاصة بإيرادات ومصروفات الفائدة يتم بيانها في إيضاح ٢ (ج) و (٤).

(٢) الأدوات المالية المجمعة

تشتمل الأدوات المالية المجمعة المحتفظ بها من قبل المجموعة على أوراق مالية تمنح حماية لرأس المال المستثمر ذات عوائد مرتبطة بأداء أسهم معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

يتم فصل الجزء المشتق المتضمن من الإدارة المالية عن العقد الرئيسي ويتم احتسابه بصورة منفصلة إذا كانت الخصائص الاقتصادية والمخاطر الخاصة بالعقد الرئيسي غير ذات صلة وثيقة بتلك الخاصة بالجزء المشتق المتضمن، وإذا كانت الأداة المستقلة ذات نفس شروط الجزء المشتق المتضمن ينطبق عليها تعريف الأداة المشتقة وعندما لا يتم قياس الأداة المجمعة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. في حال كان لا يمكن قياس الأداة المشتقة المتضمنة بصورة موثوقة، على الرغم من أن الخصائص تتطلب فصل الأداة المشتقة عن العقد الرئيسي، فإن العقد المجمع بالكامل (أي العقد الرئيسي والأداة المشتقة المتضمنة) يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(هـ) العقارات الاستثمارية

تتمثل العقارات الاستثمارية بالعقارات المحتفظ بها من قبل المجموعة إما بغرض الحصول على إيرادات تأجيرية أو بغرض زيادة قيمة رأس المال أو لكلا الأمرين، ولكن ليس لغرض البيع خلال سياق الأعمال الاعتيادية أو لغرض استخدامها في إنتاج أو توريد بضائع أو خدمات أو لأي أغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغييرات تطرأ عليها ضمن بيان الدخل الموحد.

(و) العقارات والمعدات

يتم بيان بنود العقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، في حال وجودها. وتشتمل التكلفة على التكاليف المنسوبة مباشرة إلى حيازة الموجودات. إن البرامج المشتراة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تشغيل المعدات ذات الصلة تتم رسميتها كجزء من تلك المعدات.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أي جزء من أحد بنود العقارات والمعدات ضمن القيمة المرحلة للأصل المعني إذا كان من الأغلب أن تتدفق الفوائد الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في ذلك الجزء إلى المجموعة، ويكون من الممكن قياس تكلفة ذلك الجزء بصورة موثوقة. يتم الاعتراف بتكاليف عمليات الصيانة اليومية للعقارات والمعدات ضمن بيان الدخل الموحد عندما يتم تكبدها.

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لبنود العقارات والمعدات. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفترة الحالية والفترات المقارنة:

السنوات	مباني
٢٠	تحسينات على عقارات مستأجرة
٢ - ٤	أثاث وتركيبات
٢ - ٤	معدات مكتبية
٢ - ٥	سيارات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ إصدار كل تقرير.

(ز) الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز

تقوم المجموعة برسملة كافة التكاليف المتعلقة بالموجودات كأعمال رأسمالية قيد الإنجاز حتى تاريخ انجاز وتشغيل هذه الموجودات. يتم تحويل التكاليف من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الموجودات المناسبة عند الانجاز والتشغيل ويتم إطفائها على مدى أعمارها الإنتاجية من تاريخ الانجاز والتشغيل.

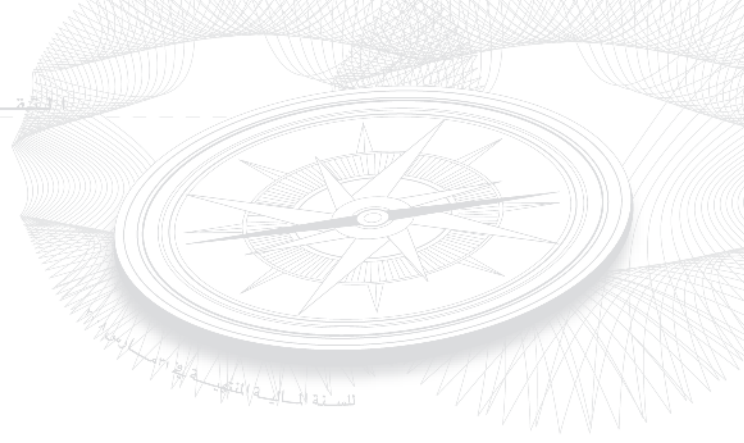
(ح) الموجودات غير الملموسة

الاعتراف والقياس

تشتمل الموجودات غير الملموسة على برامج الحاسب الآلي التي لا تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مكونات أجهزة الحاسب الآلي ذات الصلة. يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذة من قبل المجموعة والتي تكون لها أعمار إنتاجية محددة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، في حال وجودها.

الإطفاء

يتم الاعتراف بالإطفاء ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة وذلك من التاريخ الذي تصبح فيه الموجودات غير الملموسة متاحة للاستخدام.



ط) انخفاض القيمة

الموجودات المالية

تعتبر الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة في حال كان هناك دليل موضوعي يفيد بوقوع حدث أو أكثر ذو تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات.

يتم احتساب خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة المرحلة لتلك الموجودات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم احتساب خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع اعتماداً على قيمتها العادلة الحالية.

إن الموجودات المالية التي تعتبر هامة بصورة منفردة يتم اختبارها لمعرفة ما إذا كانت قد تعرضت لانخفاض القيمة على أساس كل أصل مالي على حده. في حين يتم تقييم باقي الموجودات المالية بصورة جماعية ضمن مجموعات لها نفس خصائص المخاطر الائتمانية.

يتم الاعتراف بكافة خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. ويتم تحويل الخسائر المتراكمة فيما يتعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إذا كان من الممكن ربط هذا العكس بصورة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. بالنسبة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المتاحة للبيع التي تعتبر أدوات دين ، يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع التي تعتبر أدوات حقوق ملكية ، يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية.

الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم المرحلة للموجودات غير المالية للمجموعة، عدا العقارات الاستثمارية، بتاريخ كل ميزانية عمومية لمعرفة ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود مؤشر على ذلك ، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة إذا زادت القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما بقيمته للاستخدام الحالي أو قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، أيهما أكبر. عند تقدير القيمة للاستخدام الحالي، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام سعر الخصم الذي يعكس تقييمات السوق الحالية لقيمة المال في الوقت المعني والمخاطر ذات الصلة بالموجودات.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة التي تم الاعتراف بها في فترات سابقة بتاريخ كل إصدار تقرير لتحديد أي مؤشر على أن الخسارة قد انخفضت أو لم تعد هناك خسارة. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط إلى المدى الذي لا تتجاوز معه القيمة المرحلة للأصل عن القيمة التي كان من الممكن تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء ، في حال لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

ي) تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين، المتضمن في الذمم الدائنة الأخرى، وفقاً لقانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويرتكز على أساس الالتزام الذي قد ينشأ فيما لو تم إنهاء خدمة جميع العاملين بتاريخ إصدار التقرير.

لا يتم إجراء تقييم للتأمينات فيما يتعلق بتعويضات نهاية الخدمة للعاملين حيث لا تتوقع الإدارة أن يكون صافي تأثير معدل الخصم ومستوى الرواتب والتعويضات المستقبلية على القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة بالتعويضات هاما.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

ك) معاملات دفع مرتكزة على الأسهم

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة لأسهم الأداء وعقود الخيارات الممنوحة إلى الموظفين كمصروفات موظفين في تاريخ المنح مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية وذلك على مدى الفترة التي يصبح فيها الموظفون مستحقين بصورة غير مشروطة لأسهم الأداء وعقود الخيارات. يتم تعديل قيمة المصروفات المعترف بها لتبين عدد الأسهم / العقود.

ل) دفعات الإيجار

يتم الاعتراف بالمبالغ التي يتم دفعها بموجب عقود الإيجار التشغيلية ضمن بيان الدخل الموحد على أقساط متساوية على مدى فترة عقد الإيجار. ويتم الاعتراف بحوافز عقد الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروفات عقد الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار.

م) دمج الأعمال

يتم استخدام الطريقة المحاسبية الخاصة بالشراء لاحتساب استحواذ المجموعة على شركات تابعة. ويتم قياس تكلفة الاستحواذ بالقيمة العادلة للثمن المدفوع في تاريخ البيع مع التكاليف المنسوبة مباشرة إلى هذا الاستحواذ. ويتم قياس الموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة المستحوذ عليها والتي يمكن تحديدها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. ويتم تبين الزيادة في القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة المستحوذ عليها والتي يمكن تحديدها عن تكلفة الاستحواذ كشهرة تجارية سلبية ويتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل الموحد.

ن) التعديلات الجديدة على المعايير المحاسبية التي لم يتم تطبيقها حتى الآن

هناك عدد من التعديلات الجديدة على المعايير المحاسبية التي لم تسر على السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ ، ولم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة:

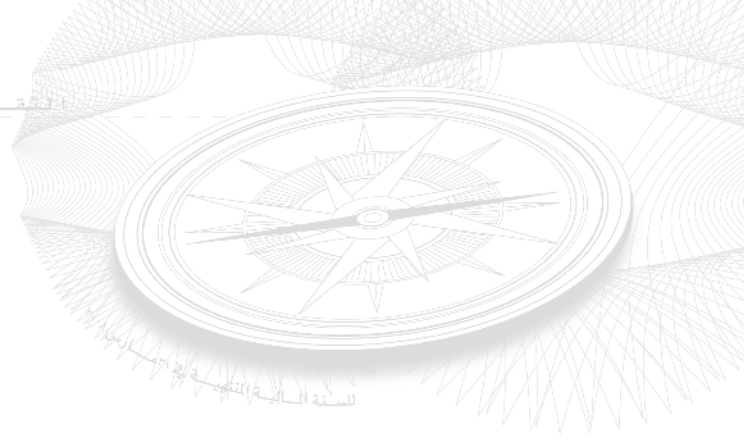
(١) المعيار المحاسبي الدولي ٢٢ المعدل: تكاليف الاقتراض يلغي خيار بيان تكاليف الاقتراض ضمن المصاريف ويتطلب أن تقوم المنشأة برسملة تكاليف الاقتراض المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الموجودات المعنية أو إنشائها أو إنتاجها كجزء من تكلفة الموجودات المعنية. سوف يصبح هذا التعديل لازماً للبيانات المالية الموحدة للمجموعة لسنة ٢٠١٠.

(٢) التعديل على المعيار المحاسبي الدولي ١: عرض البيانات المالية يتطلب من المنشأة الإفصاح عن كافة بنود الإيرادات والمصروفات (بما في ذلك تلك البنود التي يتم احتسابها مباشرة ضمن حقوق الملكية) التي يتم عرضها إما في بيان واحد («بيان الإيرادات الشاملة») أو في بيانين (وهما «بيان الدخل» و «بيان الإيرادات الشاملة»). قد لا يتم لاحقاً بيان بنود «الإيرادات الشاملة الأخرى» (مثال: أرباح / خسائر إعادة تقييم العقارات) بصورة منفصلة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية. سوف يصبح هذا التعديل لازماً للبيانات المالية الموحدة للمجموعة لسنة ٢٠١٠.

(٣) التفسير رقم ١١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية: المعيار رقم ٢ من معايير التقارير المالية الدولية - معاملات أسهم الخزينة والمجموعة ، يتطلب أن يتم احتساب الترتيبات الخاصة بالدفعات المرتكزة على الأسهم التي تستلم الشركة بموجبها بضائع أو خدمات مقابل أدوات حقوق الملكية الخاصة بها على أنها معاملات دفع مرتكزة على أسهم لتسوية حقوق الملكية ، بغض النظر عن كيفية الحصول على أدوات حقوق الملكية. إن التفسير رقم ١١ الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية سوف يصبح لازماً للبيانات المالية الموحدة للمجموعة لسنة ٢٠١٠ ، كما يتطلب تطبيقه بأثر رجعي. من غير المتوقع أن يكون لهذا التفسير أي تأثير على البيانات المالية الموحدة.

٤ - تحديد القيم العادلة

تتطلب بعض السياسات المحاسبية والإفصاحات للمجموعة تحديد القيم العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية. وقد تم تحديد القيم العادلة لأغراض القياس و / أو الإفصاح اعتماداً على الطرق التالية. حيثما أمكن، يتم الإفصاح عن بعض المعلومات الإضافية حول الافتراضات الموضوعية عند تحديد القيم العادلة في الإفصاحات الخاصة بتلك الموجودات والمطلوبات.



(١) العقارات والمعدات

إن القيمة العادلة للعقارات والمعدات المعترف بها نتيجة دمج الأعمال تركز على القيم السوقية. وتتمثل القيمة السوقية للعقارات بالقيمة المقدرة التي يمكن تبادل العقار بها في تاريخ التقييم بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع بموجب معاملة يتم إبرامها وفقاً لشروط السوق الاعتيادية بعد إجراء تسويق جيد بحيث يبرم الطرفان المعاملة عن دراية تامة ودون إرغام. وترتكز القيمة السوقية لبنود العقارات والمعدات على الأسعار السوقية المدرجة لبنود مماثلة.

(٢) العقارات الاستثمارية

يتم الاستعانة بشركة تقييم خارجية مستقلة لديها المؤهلات المهنية المناسبة المعترف بها ولديها خبرة مناسبة لتحديد قيم العقارات الاستثمارية للمجموعة. وترتكز القيمة العادلة على القيمة السوقية وهي القيمة المقدرة التي يمكن تبادل العقار بها في تاريخ التقييم بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع بموجب معاملة يتم إبرامها وفقاً لشروط السوق الاعتيادية بعد التسويق الجيد بحيث يبرم الطرفان المعاملة عن دراية تامة ودون إرغام.

(٣) الاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية والصناديق الاستثمارية

يتم تحديد القيم العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بالرجوع إلى سعر الشراء المدرج لها في تاريخ إصدار التقرير. يتم قيد الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية غير المدرجة بالقيمة الصافية للموجودات في كل وحدة والتي يتم تقريرها من قبل إدارة كل صندوق. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق لغرض الإفصاح فقط.

(٤) الذمم المدينة

يتم تقدير القيمة العادلة للذمم المدينة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بسعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ إصدار التقرير.

(٥) القروض والمطلوبات الأخرى

يتم احتساب القيمة العادلة ، التي يتم تحديدها لأغراض الإفصاح، بناء على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمبلغ الأصلي والفائدة مخصومة بسعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ إصدار التقرير.

(٦) معاملات دفع مرتكزة على الأسهم

يتم قياس القيمة العادلة لعقود الخيارات الخاصة بأسهم الموظفين باستخدام نموذج «بلاك سكولز» الخاص بتقييم عقود الخيارات. تشمل معطيات القياس على سعر السهم في تاريخ القياس وسعر التنفيذ الخاص بالأداة والتقلب المتوقع والمتوسط المرجح للأعمار المتوقعة للأدوات وأسعار الفائدة التي لا تنطوي على مخاطر. لا يؤخذ بالاعتبار الخدمات وشروط الأداء غير المرتبطة بالسوق المرفقة بهذه المعاملة وذلك عند تحديد القيمة العادلة.

٥ - إدارة المخاطر المالية

أ) مقدمة وموجز

إن المجموعة معرضة للمخاطر التالية نتيجة استخدامها أدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرضات المجموعة لكل من المخاطر المبينة أعلاه ويصف أغراض المجموعة وسياساتها والطرق المستخدمة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر وإدارة المجموعة لرأس المال. كما يتم إدراج الإفصاحات الكمية في هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً بصورة عامة عن وضع ومتابعة الإطار العام لإدارة المجموعة للمخاطر. يتم وضع سياسات إدارة المجموعة للمخاطر لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة لوضع الحدود والأنظمة الرقابية المناسبة للمخاطر ومراقبة المخاطر والالتزام بتلك الحدود. هذا ويتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لعكس التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة.

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المجموعة لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وهي تنشأ بصورة رئيسية من المبالغ المستحقة للمجموعة من العملاء والأوراق المالية الاستثمارية.

تمثل القيمة المرحلة للموجودات المالية التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان. فيما يلي كانت التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان في تاريخ إصدار التقرير:

٢٠٠٧	٢٠٠٨		
ألف درهم	ألف درهم		
٢٦٣,٠٩٧	٢٣٠,٣١٢	١٤	أرصدة لدى البنوك
-	٣,٠٠٠		استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
٣٦,٩٨٣	١٧,٨٤٨	٢٦	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
٢٧,٧٦٧	٨٠,٧٥٦	٢١	موجودات أخرى
٣٢٧,٨٤٧	٣٣١,٩١٦		

الضمانات

بلغت الضمانات القائمة لدى المجموعة ٥٩,٧٥٠ ألف درهم كما في ٣١ مارس ٢٠٠٨ (٢٠٠٧: ١٥,٥٠٠ ألف درهم).

الأرصدة لدى البنوك

تقوم المجموعة بإيداع النقد لدى بنوك تجارية ذات سمعة جيدة.

الذمم المدينة

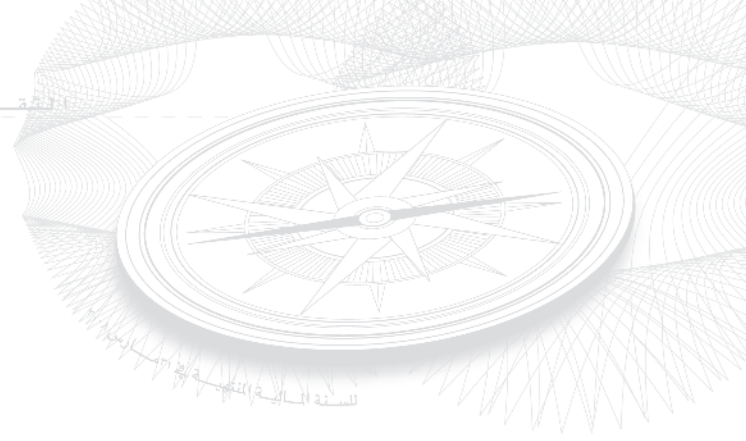
يتأثر تعرض الشركة لمخاطر الائتمان بصورة رئيسية بالسمات الفردية لكل عميل. إن التوزيع الجغرافي لقاعدة عملاء الشركة، بما في ذلك مخاطر عجز الأنشطة التي يزاولها العملاء أو الدولة التي يزاول فيها العملاء أنشطتهم، يؤثر بشكل أقل على مخاطر الائتمان.

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة حسب الموقع الجغرافي في تاريخ إصدار التقرير كانت مركزة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يلي كانت أعمار الذمم المدينة بتاريخ إصدار التقرير:

مخصص	الإجمالي	مخصص	الإجمالي	
انخفاض القيمة	٢٠٠٧	انخفاض القيمة	٢٠٠٨	
٢٠٠٧	درهم	٢٠٠٨	درهم	
-	٢٤,٠٠٦	-	١٣,٢٢٧	لم يفت موعد استحقاقها
٩٦٩	١٢,١٦٧	-	٥,٨٥٦	منذ فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً
٣٥٠	٩٧٥	١٠,٩١٦	١٩,٤٣٧	منذ أكثر من ٩٠ يوماً
١,٣١٩	٣٧,١٤٨	١٠,٩١٦	٣٨,٥٢٠	

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لانخفاض القيمة والذي يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة فيما يتعلق بالذمم المدينة التجارية والأخرى. إن العنصر الرئيسي لهذا المخصص هو عنصر الخسارة المحدد المتعلق بالتعرضات الفردية.



فيما يلي كانت الحركة في مخصص انخفاض القيمة للذمم المدينة خلال السنة:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	في ١ أبريل
ألف درهم	ألف درهم	المحمل خلال السنة
١٢٨	١,٣١٩	المشطوب خلال السنة
٤,١١٧	٩,٦٧٦	
(٢,٩٢٦)	(٧٩)	

١,٣١٩	١٠,٩١٦	في ٣١ مارس
بناء على معدلات المعجز التاريخية، ترى المجموعة أنه ليس من الضروري تكوين مخصص لانخفاض القيمة للذمم المدينة التي لم يفت موعداً استحقاقها أو المستحقة منذ فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً.		

إن التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان حسب الموقع الجغرافي للاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق والمبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة تتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة.

في تاريخ الميزانية العمومية، يكون المبلغ المستحق من الأطراف ذات العلاقة مستحقاً لفترة أقل من سنة. تاريخياً، لم يكن للمجموعة ديون معدومة من الأطراف ذات العلاقة.

تشتمل الموجودات الأخرى على دفعات مقدمة بقيمة ٥٢ مليون درهم و تعتبر قابلة للاسترداد بالكامل (٢٠٠٧: لا شيء).

ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالمخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة عن الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تتمثل سياسة المجموعة لإدارة السيولة بضمان امتلاكها دائماً سيولة كافية، لأطول فترة ممكنة، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والظروف الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة المجموعة للخطر.

تسعى المجموعة إلى ضمان أن يكون لديها النقد الكافي المطلوب للإيفاء بالمصروفات التشغيلية المتوقعة لفترة ٩٠ يوماً، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المالية، باستثناء التأثير المحتمل للظروف القصوى التي لا يمكن التنبؤ بها مثل الكوارث الطبيعية.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية بما في ذلك دفعات الفوائد المقدرة، إن وجدت:

٢٠٠٨ مارس ٣١	ايضاح	الإجمالي	حتى ٣ شهور	من ٣ شهور حتى سنة واحدة	من سنة حتى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٦	٢٨,٧١٦	٢٩٤	—	—	—	٣٨,٤٢٢
٢٧	٦٠,٠٩٢	—	٥٥,٧٢٨	٢,١٨٢	٢,١٨٢	٢,١٨٢

إجمالي المطلوبات	٩٨,٨٠٨	٢٩٤	٥٥,٧٢٨	٢,١٨٢	٤٠,٦٠٤
------------------	--------	-----	--------	-------	--------

٢٠٠٧ مارس ٣١

٢٦	٢٥,٠٠٠	—	٢٥,٠٠٠	—	—
٢٧	١,٤٤٨	١,٤٤٨	—	١,١٣٩	١,١٣٩
إجمالي المطلوبات	١١٥,٣٦٦	١,٤٤٨	١١١,٦٤٠	١,١٣٩	١,١٣٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

(د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بتلك المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم التي تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة أدواتها المالية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السوق بهدف إدارة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق ضمن الحدود المقبولة مع تحقيق أعلى عائد ممكن.

مخاطر العملات

إن المجموعة معرضة لمخاطر العملات الأجنبية بصورة رئيسية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المتاحة للبيع بعملة غير العملة التشغيلية لشركات المجموعة، وتتمثل أساساً بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي أيضاً.

لا يتم تغطية استثمارات المجموعة في الشركات التابعة حيث أن أوضاع التعرض لتلك المعاملات تعتبر ذات طبيعة طويلة الأجل.

إن تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية محدود حيث أن جزء هام من المعاملات والموجودات والمطلوبات المالية يتم بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي كما أن سعر صرف الدرهم الإماراتي ثابت أمام الدولار الأمريكي منذ ١٩٨٠.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية التي تحمل فائدة وتعكس احتمالية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة بصورة سلبية على قيمة الأدوات المالية والإيرادات والمصروفات ذات الصلة.

فيما يلي كان البيان الموجز لأسعار الفائدة للأدوات المالية للمجموعة التي تخضع لفائدة في تاريخ إصدار التقرير:

القيمة المرحلة		الأدوات ذات أسعار الفائدة الثابتة
٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٦١,٦٣٤	١٨٨,٠٣٧	الموجودات المالية
٢٥,٠٠٠	٨٣,٠٦٣	المطلوبات المالية

تحليل حساسية القيمة العادلة للأدوات ذات أسعار الفائدة الثابتة

لا تقوم المجموعة باحتساب الموجودات والمطلوبات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لذا فإن أي تغير في أسعار الفائدة في تاريخ إصدار التقرير لن يؤثر على الأرباح أو الخسائر.

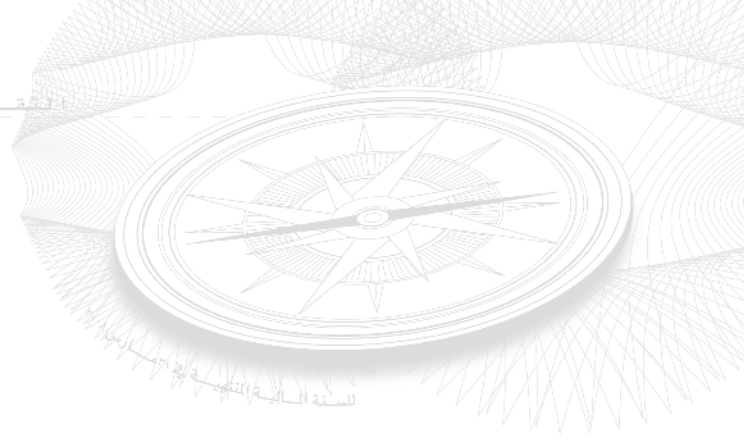
مخاطر أسعار السوق الأخرى

تتمثل مخاطر الأسعار الأخرى بتلك المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأدوات نتيجة التغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر العملات)، سواء كانت نتيجة عوامل متعلقة باستثمار فردي أو مصدره أو بكافة العوامل التي تؤثر على كافة الأدوات التي يتم المتاجرة بها في السوق. حيث أنه يتم ترحيل معظم الأدوات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيير في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل و/أو حقوق الملكية، سوف تؤثر كافة التغيرات في ظروف السوق بصورة مباشرة على إيرادات الاستثمار المعترف بها ضمن بيان الدخل وإحتياطي إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية.

يتم إدارة مخاطر الأسعار من خلال إنشاء محفظة أدوات متنوعة في قطاعات صناعية مختلفة ويتم المتاجرة بها في أسواق مختلفة. في ظل الظروف الاعتيادية، تقوم المجموعة بالاستثمار في الأدوات التجارية طبقاً للتوجيهات الاستثمارية.

(هـ) المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية بمخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي قد تنتج عن أسباب متنوعة مرتبطة بعمليات المجموعة والموظفين والتكنولوجيا والبنية التحتية وبموامل خارجية أخرى خلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة مثل تلك التي تنتج عن المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير المقبولة بشكل عام للسلوك التنظيمي. تنتج المخاطر التشغيلية من كافة عمليات المجموعة وتواجهها كافة وحدات الأعمال.



إن هدف المجموعة هو إدارة المخاطر التشغيلية وذلك من خلال خلق توازن بين تجنب الخسائر المالية وإجمالي التكاليف الفعلية للأضرار التي تلحق بسمعة المجموعة وكذلك تجنب الإجراءات الرقابية التي تقيد المبادرة والابتكار.

تقع المسؤولية الأولية عن تصميم وتطبيق الانظمة الرقابية لمواجهة المخاطر التشغيلية على عاتق رئيس كل قسم على أن يتم الاشراف على ذلك بصورة عامة من قبل مجلس الإدارة.

و) إدارة رأس المال

تقتضي سياسة مجلس الإدارة بالاحتفاظ بقاعدة قوية لرأس المال بغرض كسب ثقة المستثمر والمقترض والسوق وكذلك ضمان التطور المستقبلي للأعمال. يقوم مجلس الإدارة بمراقبة عائد رأس المال ومستوى توزيعات الأرباح المستحقة للمساهمين.

وفقاً للقانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤، يجب ألا يقل رأسمال الشركة عن ٢ مليون درهم. وقد التزمت الشركة بهذا القانون طوال السنة. لم تكن هناك تغيرات في منهج المجموعة بشأن إدارة رأس المال خلال السنة.

٦ - شركات المجموعة

تشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على المركز المالي ونتائج أعمال الشركات الواردة أدناه كما في للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨:

نسبة الملكية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	بلد التأسيس	الشركة
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	يونايتد كابيتال ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	فالكون كابيتال ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	فيدلتي إنفست ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	فيدلتي ترست ذ.م.م. ^(١)
-	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	فالكون انفستمنش ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	بلو تشيب كابيتال ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	الطفرة كابيتال ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪٤٦	٪١٠٠	الإمارات	ناس يونايتد هيلث كير سرفيسز ذ.م.م. ^{(١)، (٦)}
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	المستثمر الوطني للاستثمارات العقارية ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	أب تاون مانجمنت ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	أب تاون إنفستمنت ذ.م.م. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	مين لاند إنفستمنت ذ.م.م. ^(١)
٪٨٣, ٣٣	٪٨٣, ٣٣	٪٨٣, ٣٣	البحرين	صندوق المستثمر الوطني لتطوير العقارات. ^(١)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	لوكسمبرج	تي إن إي إنش (لوكسمبرج) جنرال بارترتز إس.إيه. آر.إل. ^(٢)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	البحرين	صندوق المستثمر الوطني لتطوير العقارات بي.إس.سي. ^(٢)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	جزر الكايمان	المستثمر الوطني كابيتال بارترتز ليمنت. ^(٢)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	جزر الكايمان	المستثمر الوطني جنرال بارترتز ليمنت. ^(٢)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	المستثمر الوطني (دبي) المحدودة. ^(٢)
٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	الإمارات	المستثمر الوطني لإدارة العقارات ذ.م.م. ^(٤)
٪٦٠	٪٦٠	٪٦٠	الإمارات	الشركة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا ذ.م.م. ^(٥)
٪٥١	-	٪٥١	الإمارات	ناس للخدمات الإدارية ذ.م.م. ^(٦)
٪٥١	٪٥١	٪٥١	الإمارات	نكستكير جلوبال المنطقة الحرة ذ.م.م. ^(٧)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

يتمثل النشاط الرئيسي لتلك الشركات بالاستثمار في تطوير وتأسيس وإدارة المشاريع التجارية والصناعية والعقارية والاستثمار في شركات المساهمة العامة.

تم تأسيس هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة بغرض إدارة موجودات بموجب ائتمان لصناديق استثمارية تم تأسيسها من قبل الشركة.

لقد تم تأسيس المستثمر الوطني (دبي) المحدودة بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٦ ، كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في مركز دبي المالي العالمي. وتشتمل الأنشطة الرئيسية للشركة بترتيب الائتمان أو الصفقات الاستثمارية بالإضافة الى تقديم الاستشارات حول المنتجات المالية والائتمانية.

يتمثل نشاط المستثمر الوطني لإدارة العقارات ذ.م.م. بتسويق ، ترويج ، وتقديم إدارة العقارات والخدمات الإستشارية والوساطة.

لقد تم تسجيل الشركة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا ذ.م.م. في ١٨ يوليو ١٩٩٦ وقد بدأت نشاطاتها التجارية في أكتوبر ١٩٩٧ وهي حالياً غير فعالة.

لقد تم تأسيس ناس للخدمات الإدارية ذ.م.م. في سنة ٢٠٠١ . ويتمثل عمل الشركة الأساسي بتقديم خدمات إدارة الرعاية الصحية إلى شركات التأمين وشركات المؤمنة ذاتياً. خلال السنة ، تم تحويل الأسهم المحتفظ بها في شركة ناس للخدمات الإدارية ذ.م.م. إلى شركة ناس يوناييتد هيلث كير سيرفيسز ذ.م.م.

تعتقد الإدارة أن سيطرتها على نكستكير جلوبال م.ح. ذ.م.م. مؤقتة حيث أن نكستكير حالياً مؤسسة غير عاملة وسيتم تصفيتها عند حل بعض القضايا القانونية القائمة مع المؤسسين الأوليين. وقد تم احتساب الاستثمار في نكستكير باستخدام طريقة حقوق الملكية بعد قيد مخصص انخفاض قيمة بنسبة ١٠٠٪ مما جعل صافي قيمة الاستثمار تساوي صفراً كما في تاريخ الميزانية العمومية (٢٠٠٧: لا شيء).

٧ - إيرادات الرسوم والخدمات

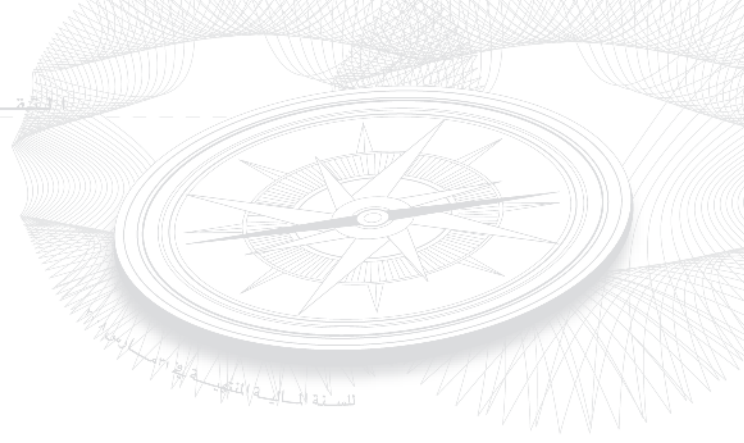
السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٧ ألف درهم	السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ ألف درهم	
٢٤,٢٩٨	٦٧,٤١٠	إيرادات استشارات وخدمات أخرى ^(١)
١٠,١٦٦	٤٤,٠٦٧	أتعاب إدارة الأصول ^(٢)
٩,٥٢٨	٢٥,٨١٦	إيرادات إيجارية ووساطة ^(٣)
٨٣,٠٨٣	٤,٨٠١	أتعاب مصرفية استثمارية ^(٤)
—	٢٢٥	أتعاب تطوير
١٢٧,٠٧٥	١٤٢,٣١٩	

تشتمل إيرادات الخدمات الاستشارية والخدمات الأخرى على خدمات استشارات العقارات وخدمات إدارة الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فهي تشتمل أيضاً على الإيرادات من أعمال فندق المجموعة.

تشتمل أتعاب إدارة الأصول على أتعاب الإدارة والأداء التي يتم تحميلها على الصناديق المدارة من قبل أقسام إدارة الأصول والاستثمارات المباشرة وإدارة العقارات. تقوم الشركة أيضاً بتقديم الخدمات الإدارية والمحاسبية والسكرتارية والتسجيل للصناديق ، وتحقق الشركة أتعاب إدارة وأتعاب إدارية. يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن تلك الترتيبات لا تعرض الشركة للالتزامات الخاصة بالصناديق.

تتعلق الإيرادات الإيجارية والإيرادات من الوساطة بعمولة الوكالة العقارية التي تكسبها إحدى الشركات التابعة.

اشتملت الأتعاب المصرفية الاستثمارية على الأتعاب المحققة من قبل قسم الاستثمار البنكي وقسم الإستثمارات البنكية - العقاري والمستثمر الوطني (دبي). ولقد بلغت الأتعاب للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٧ على مبلغ ٦٠ مليون درهم تم استلامها من الدار للعقارات ش.م.ع. («الدار») كأتعاب فيما يتصل بالعرض العام الأولي الخاص بشركة «الدار».



٨ - صافي الإيرادات / (الخسائر) من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٧ ألف درهم	السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ ألف درهم	أرباح / (خسائر) محققة أرباح / (خسائر) غير محققة إيرادات توزيعات أرباح
(٢٨,٧٩٧)	٢,٢٣٠	
١٢,٩٨٧	١,٤٨٠	
٥٠٥	٢,٨٢١	
(٢٥,٣٠٥)	٦,٥٣١	

٩ - الإيرادات من الموجودات المالية المتاحة للبيع

السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٧ ألف درهم	السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ ألف درهم	الأرباح المحققة إيرادات توزيعات الأرباح
٢١,٦٦٥	٦٠,٧٨٤	
٦,١٦٧	٢,٤٧٢	
٢٧,٨٣٢	٦٣,٢٥٦	

١٠ - إيرادات الفوائد

يتم كسب إيرادات الفوائد بصورة أساسية من الودائع لأجل لدى البنوك.

١١ - الشهرة التجارية السلبية الناتجة عن حيازة شركات تابعة

إن الشهرة التجارية السلبية الناتجة عن حيازة شركات تابعة تمثل زيادة حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد، والالتزامات الطارئة للشركات المستحوذ عليها فوق تكلفة الحيازة. ويتم الاعتراف بالزيادة في بيان الدخل الموحد.

لقد تم احتساب الحيازة باستخدام أسلوب محاسبة الشراء، كما هو مطلوباً بالمعيار رقم ٣ من معايير التقارير المالية الدولية - دمج الأعمال. وفيما يلي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركات التابعة الناتجة من الحيازة:

ناس للخدمات الإدارية ذ.م.م (الحيازة بواسطة ناس الوطنية للخدمات الصحية ذ.م.م.).

القيمة المرحلة ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم	
٨,١٥٥	٨,١٥٥	النقد ومعادلاته
٥٢١	٥٢١	العقارات والمعدات
٨,٣٩٤	٨,٣٩٤	مستحقات تشغيلية
١,٢٣٩	١,٢٣٩	الموجودات الأخرى
(١١,٥٤٦)	(١١,٥٤٦)	المستحقات الأخرى
٦,٧٦٣	٦,٧٦٣	صافي قيمة الموجودات
(٣,٣٣٩)		ناقصاً: المعاملات المحذوفة بين شركات المجموعة
٣,٤٢٤		
(٢١٦)		ثمن الشراء
٣,٢٠٨		الشهرة التجارية السلبية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

القيمة العادية ألف درهم	القيمة المرحلة ألف درهم	فندق المفروق (الحيازة بواسطة مين لاند إنفستمنت ذ.م.م.)
٦١,٥٠٧	—	الأرض
١٩,٥٥٠	١٩,٥٥٠	المبنى
١,٥٤٣	١,٥٤٣	الممتلكات والمعدات (باستثناء الأرض والمبنى)
٨٢,٦٠٠ (٧٣,٦٣٤)	٢١,٠٩٣	صافي الموجودات ثمن الشراء
٨,٩٦٦		الشهرة التجارية السالبة
١٢,١٧٤		إجمالي الشهرة التجارية السالبة

١٢ - المصروفات التشغيلية

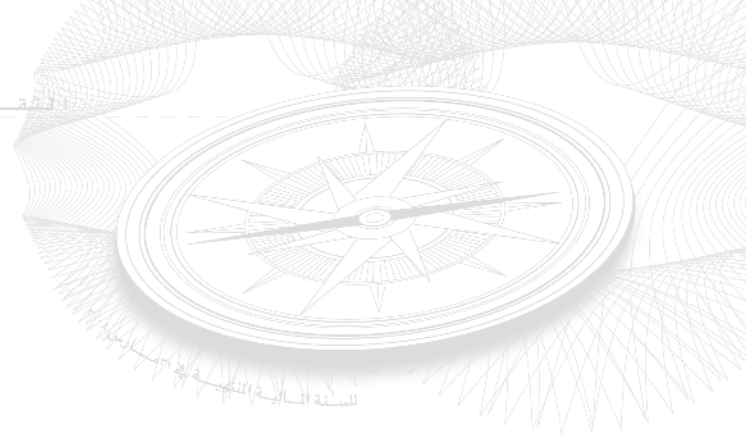
السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٧ ألف درهم	السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ ألف درهم	
٤٧,٧٦٢	٧٦,٣٧٣	تكاليف موظفين
١,١٣٤	١٥,٨٩٠	مصاريف وساطة وعمولة
٤,٤٥٠	٥,٤٨٥	مصاريف إعلان
٣,٧٩٨	٤,٧٧٦	مصاريف إتصالات
٣,٥٩٨	٤,٤٣٠	مصاريف إيجار وتأمين
٣,١٨٥	٣,٢٨٨	مصاريف إستشارية
٩,٣٣٥	١٧,٦٨٣	أخرى
٧٣,٢٦٢	١٢٧,٩٢٥	

١٣ - مصروفات تمويلية

تتعلق المصروفات التمويلية بتكاليف القروض والفائدة على قرض المشاركة في الأرباح ومصروفات المشاركة بالأرباح الخاصة بإحدى الشركات التابعة كما هو موضح أدناه.

قامت شركة مين لاند إنفستمنت ذ.م.م. ، شركة تابعة مملوكة بالكامل إلى الشركة ، بإبرام اتفاقية قرض مشاركة في الأرباح مع شركة مين لاند مانجيمنت ذ.م.م. ، شركة خضعت للسيطرة المشتركة في ٢٨ مارس ٢٠٠٧ ، بمبلغ ٥٣,٤٠٠,٠٠٠ درهم. ولا يوجد ضمان مقابل تسهيل القرض ويكون متاحاً بصورة رئيسية بغرض التمويل الجزئي لحيازة فندق المفروق.

وفقاً للاتفاقية ، يجب على شركة مين لاند إنفستمنت ذ.م.م. أن تقوم بتقديم حساباتها إلى شركة مين لاند مانجيمنت ذ.م.م. عن جميع تدفقات النقدية الحرة كما هو محدد في الاتفاقية بالإضافة إلى المتحصلات من الاستبعاد (في حال وجودها) ، كل ثلاثة شهور (رسوم المشاركة في الأرباح) والتي تتم معاملتها كتكاليف تمويل.



١٤ - النقد والأرصدة لدى البنوك

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٦١	١,٤٧٣	نقد في الصندوق
٤٩,٢٧٧	١١٣,٧٩٣	حسابات تحت الطلب وحسابات جارية
١٨٨,٨٢٠	١١٦,٥١٩	ودائع لأجل
٢٣٨,١٥٨	٢٣١,٧٨٥	النقد وما يعادله
٢٥,٠٠٠	-	ودائع لأجل قيد الرهن *
٢٦٣,١٥٨	٢٣١,٧٨٥	النقد والأرصدة لدى البنوك

* تتعلق الودائع لأجل قيد الرهن بقرض تم الحصول عليه من أحد البنوك التجارية ثم تم إيداعه كوديعة قيد الرهن لصالح المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للطلبات القانونية. خلال السنة الحالية، تم استخدام الوديعة لأجل من أجل سداد القرض وخطاب ضمان بقيمة اسمية تبلغ ٢٥ مليون درهم كانت صادرة من طرف ذي علاقة بالإنبابة عن الشركة لصالح المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (راجع الإيضاحين ٢٦ و ٣٠).

١٥ - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٦,٤٤٠	٨١,٩٥٤	صناديق استثمار وتغطية
١٨,٣٩٣	١٩,٠١٨	أوراق دفع رأسمالية محمية
٤,١١٤	٤,٣٣٧	سندات حقوق الملكية
١١٨,٩٤٧	١٠٥,٣٠٩	

١٦ - الموجودات المالية المتاحة للبيع

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
١٨٩,٧٩٨	٣٢٥,٩٨٩	أسهم تأسيس
٨٧,٦١٥	١٣٤,٦٣١	صناديق أسهم
١٢,٨٦٢	١٤,٤١٣	استثمارات حقوق ملكية خاصة
٢٩٠,٢٧٥	٤٧٥,٠٣٣	ناقصاً: انخفاض القيمة
-	٤,٤٣٣	
٢٩٠,٢٧٥	٤٧٠,٦٠٠	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تشتمل أسهم التأسيس على أسهم تبلغ صفر درهم (٢٠٠٧: ١٥,٤٧٩ ألف درهم) وهي أسهم محتفظ بها من قبل المجموعة كعضو مؤسس وهي تخضع لفترة تجميد كما في تاريخ إصدار التقرير.

في السنة السابقة، وفقاً لقرار لجنة الاستثمارات الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦، قامت الشركة ببيع أسهم مؤسسة إلى صناديق تخضع لإدارتها بمبلغ ٩٩٩,٢٧ ألف درهم مقابل تخصيص وحدات في تلك الصناديق بالقيمة العادلة للأسهم المؤسسة كما في تاريخ المعاملة.

علاوة على ذلك، كانت الوحدات التي تحتفظ بها الشركة بدون قيمة (٣١ مارس ٢٠٠٧: ٩٩٩,٢٧ ألف درهم) تخضع لفترة حجز مدتها سنة واحدة بدءاً من تاريخ المعاملة، أي من ٢ يناير ٢٠٠٧ والتي انتهت في السنة الحالية. وعلاوة على ذلك، لم يتم السماح بأي استردادات لأي من الوحدات التي تحتفظ بها الشركة قبل ٣١ مايو ٢٠٠٧ ما لم يتم التفويض بذلك بالإجماع من قبل لجنة الاستثمارات. تم تحديد الاستردادات التي يمكن أن تحدث بعد ٣١ مايو ٢٠٠٧ بمبلغ أقصى ٥ مليون درهم لكل سنة. لم يتم إجراء أي استردادات من قبل الشركة خلال السنة الحالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ (السنة السابقة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٧: لا شيء).

تتمثل استثمارات حقوق الملكية الخاصة بالاستثمارات في سندات حقوق الملكية غير المدرجة ويتم ترحيلها بالتكلفة.

١٧ - الاستثمار في شركات مستثمر بها وفقاً لحقوق الملكية

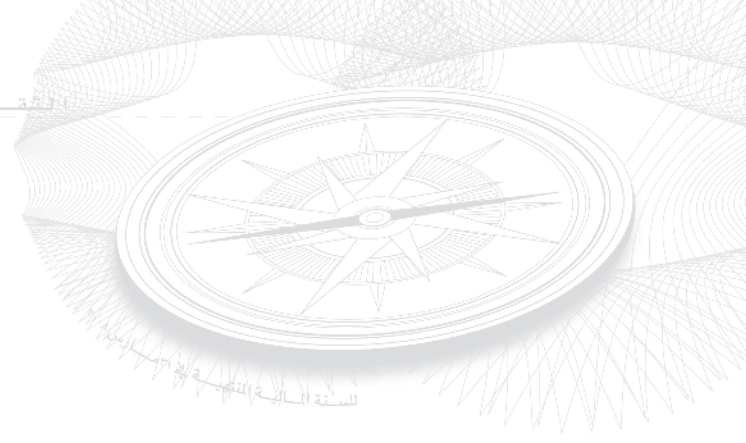
ملخص المعلومات المالية للاستثمار في شركات مستثمر بها وفقاً لحقوق الملكية غير معدلة وفقاً لنسب الملكية التابعة للمجموعة

الأرباح (الخسائر)	المصروفات	الإيرادات	إجمالي المطلوبات	المطلوبات غير المتداولة	المطلوبات المتداولة	إجمالي الموجودات	الموجودات غير المتداولة	الموجودات المتداولة	نسبة الملكية %	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم		
١٧,٥٩١	(١٥,١٨٧)	٣٢,٧٧٨	٨٤,٢٦٠	٢٢٣	٨٤,٠٣٧	١٢٨,٤٣٨	٤,٨٢٨	١٣٣,٦١٠	٣٥ ^(١)	٢٠٠٨
٤٧	(١,٣١٩)	١,٣٦٦	٤٩١	١٥٠	٣٤١	٦٤٦	١٧٥	٤٧١	٣٥	مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات ذ.م.م. ^(١)
(١٤)	(١,٦٥٠)	١,٦٣٦	٢٨,٣٦٤	٢٢,٠٠٠	٦,٣٦٤	٢٦,٧٣١	٢٢,٦٣١	٤,١٠٠	٤٠	شركة يو آيه إي مول للتسوق ذ.م.م. ^(٢)
١٨١,٠٣٧	(١,٢٤٠,٥٥٩)	١,٤٢١,٥٩٦	١,١٥٢,٣٥٤	١٥٤,٩١٣	٩٩٧,٣٤١	١,٨٧٢,٤٤٠	٧٤٥,٨٠٣	١,١٢٦,٦٣٧	٤,٦٣	الشركة الوطنية للترفيه ذ.م.م. (ترفيه) ^(٣)
-	-	-	-	-	-	١٥٠	-	١٥٠	٤٠	مجموعة ديبا المتحدة ش.م.خ. ^(٤)
١٩,٥٩٣	(٧٠)	١٩,٦٦٣	٢٢٠	-	٢٢٠	٧٣,٢١٣	٥٣,٤٠٠	١٩,٨١٣	٣٣,٣٣	الدانة ترست ذ.م.م. ^(٥)
										ماينلاند للإدارة ذ.م.م. ^(٦)
٣,٢١٥	(١٢,٠٢٠)	١٥,٢٣٥	٤١,٨٧٢	١٢٧	٤١,٧٤٥	٧٦,١٧٦	٢,٩٦٢	٧٣,٢١٤	٣٥ ^(١)	٢٠٠٧
(١٣)	(٧٣٣)	٧٢٠	٢٠٩	-	٢٠٩	١,٩٩٢	٢٢	١,٩٧٠	٣٥	مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات ذ.م.م. ^(١)
(٢١)	(٣٣١)	٣١٠	٢٤,٠٧٧	٢٢,٠٠٠	٢,٠٧٧	٢٢,٤٩٠	٢٠,٨٦٠	١,٦٣٠	٤٠	شركة يو آيه إي مول للتسوق ذ.م.م. ^(٢)
٤٤,٣١٥	(٢٢٩,٦٤٨)	٢٧٣,٩٦٣	٦٥٤,٠٨٥	٦٩,٢٣٦	٥٨٤,٨٤٩	١,٣٣٦,٥٠١	٤٩٩,٤٧٥	٨٣٧,٠٢٦	٤,٦٣	الشركة الوطنية للترفيه ذ.م.م. (ترفيه) ^(٣)
-	-	-	-	-	-	١٥٠	-	١٥٠	٤٠	مجموعة ديبا المتحدة ش.م.خ. ^(٤)
-	-	-	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	٧٣,٤٠٠	-	٧٣,٤٠٠	٣٣,٣٣	الدانة ترست ذ.م.م. ^(٥)
										ماينلاند للإدارة ذ.م.م. ^(٦)

إن كافة الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة أعلاه مؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

^(١) تم تأسيس مركز الخليج الوطني للأسهم والسندات ذ.م.م. بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٤ كشركة ذات مسؤولية محدودة. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بتقديم خدمات وساطة الأسهم في أسواق المال والسلع.

^(٢) تم تأسيس شركة يو آيه إي مول للتسوق ذ.م.م. بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٤ كشركة ذات مسؤولية محدودة وتم تسجيلها في إمارة أبوظبي بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بمزاولة خدمات الإنترنت وتقديم الخدمات من خلال الإنترنت بالإضافة إلى أنشطة الوساطة التجارية.



(٣) تم تأسيس الشركة الوطنية للترفيه ذ.م.م. (ترفيه) بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥ كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إمارة أبوظبي. وتتمثل أنشطة الشركة الرئيسية بتشغيل مراكز الترفيه والفنادق والمنجعات وتقديم خدمات سياحية وترفيهية مختلفة. تمتد الفترة المالية للشركة الزميلة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر وحيث أن تاريخ إصدار التقارير الخاصة بالشركة الزميلة والشركة مختلفة، تم أخذ الحسابات الإدارية الخاصة بالشركة الزميلة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٠٧ حتى ٣١ مارس ٢٠٠٨ في الاعتبار عند تطبيق الاحتساب وفقاً لطريقة حقوق الملكية.

(٤) تم تأسيس مجموعة ديبا المتحدة ش.م.خ. بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٦ كشركة مساهمة خاصة مسجلة في إمارة دبي. إن الشركة متخصصة في الاستثمارات وإنشاء وإدارة المشاريع التجارية والصناعية. وبالرغم من أن المجموعة تمتلك أقل من ٢٠٪ من القوة التصويتية لـ ديبا يونايتد جروب ش.م.خ. إلا أنها قادرة على ممارسة تأثير ملحوظ، ولكن ليست سيطرة، بموجب ملكية غير مباشرة. وبالتالي فقد تم تصنيف ديبا يونايتد جروب ش.م.خ. كشركة زميلة. تمتد الفترة المالية للشركة الزميلة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر. وحيث أن تاريخ إصدار التقارير الخاص بالشركة والشركة الزميلة مختلفة، تم أخذ الحسابات الإدارية الخاصة بالشركة الزميلة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ مارس ٢٠٠٨ في الاعتبار عند تطبيق الاحتساب وفقاً لطريقة حقوق الملكية.

(٥) تم تأسيس الدانة ترست ذ.م.م. بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إمارة أبوظبي. وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة بالاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والعقارية وتأسيسها وإدارتها.

(٦) تأسست ماينلاند للإدارة ذ.م.م. في ٨ فبراير ٢٠٠٧ كشركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في إمارة أبوظبي. إن نشاطات الشركة الرئيسية هي استثمار، تأسيس وإدارة مشاريع العقارات التجارية والصناعية. لدى المجموعة سيطرة مشتركة على النشاط الاقتصادي للشركة ويتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية (راجع أيضاً إيضاح ٢٦).

١٨ - العقارات الاستثمارية

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
—	١٢٥,٤٦٢	الرصيد في ١ أبريل
١٢٥,٤٦٢	—	الاستحواذ
—	٣٠,١٣٨	التغير في القيمة العادلة
١٢٥,٤٦٢	١٥٥,٦٠٠	الرصيد في ٣١ مارس

تشتمل العقارات الاستثمارية على ثلاث قطع أراضي لغرض إنشاء عقارات استثمارية عليها وبناءاً عليه تم تصنيفها كعقارات استثمارية.

تشتمل العقارات الاستثمارية على قطعة أرض في أبوظبي تم الحصول عليها في السنة السابقة كمنحة غير مشروطة من حكومة أبوظبي بدون مقابل. لقد قامت الشركة بقيد قطعة الأرض بالقيمة العادلة، والمحددة بـ ٩,٦٠٠ ألف درهم، بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٧ من قبل شركة تقييم مستقلة لديها مؤهلات مهنية معترف بها وخبرة في تقييم عقارات في مواقع وفئات مماثلة لتلك الخاصة بالعقارات التي يتم تقييمها. لقد تم تحديد القيمة العادلة بالإشارة إلى معاملات السوق الحديثة على عقارات مماثلة في نفس الموقع الذي توجد فيه العقارات الاستثمارية للشركة.

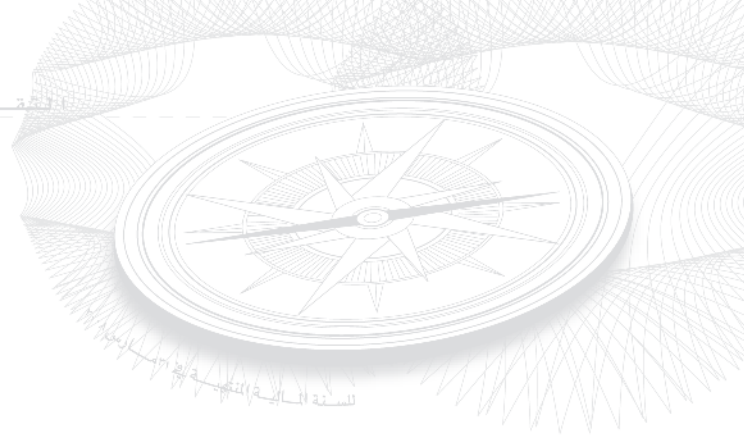
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

١٩ - الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	الرصيد في ١ أبريل
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	تكاليف الحيازة والتنفيد المرسلة
—	٦,٢٣٢	—	الإطفاء بالسنة
٦,٨٠١	—	—	الرصيد في ٣١ مارس
(٥٦٩)	(١,٧٠٠)	٤,٥٣٢	
٦,٢٣٢	٤,٥٣٢		

٢٠ - العقارات والمعدات

التكلفة	تحسينات على عقارات مستأجرة	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية	سيارات	أرض	مباني	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
في ١ أبريل ٢٠٠٦	٣,٠٧٠	١,٠٨٠	٣,٩٦٨	٢٤٤	—	—	—	٨,٣٦٢	
إضافات	١,٤٩٠	٣٠٠	٣,٤٨٢	٨٥	—	—	—	٥,٣٥٧	
استبعادات	(١٣٧)	(٢٦)	(٩٢)	—	—	—	—	(٢٥٥)	
في ٣١ مارس ٢٠٠٧	٤,٤٢٣	١,٣٥٤	٧,٣٥٨	٣٢٩	—	—	—	١٣,٤٦٤	
في ١ أبريل ٢٠٠٧	٤,٤٢٣	١,٣٥٤	٧,٣٥٨	٣٢٩	—	—	٣,٤١١	١٣,٤٦٤	
إضافات	١٧٦	١,٠٩٥	٢,٩٧٤	٥١١	٦١,٥٠٦	١٩,٥٥٠	—	٨٩,٢٢٣	
استبعادات	(٢٨)	(٢٠)	(٢٧١)	—	—	—	٣,٤١١	(٣١٩)	
في ٣١ مارس ٢٠٠٨	٤,٥٧١	٢,٤٢٩	١٠,٠٦١	٨٤٠	٦١,٥٠٦	١٩,٥٥٠	—	١٠٢,٣٦٨	
الاستهلاك	٨٠٥	٥٨٦	٢,٠٣٣	١٢٥	—	—	—	٣,٥٤٩	
في ١ أبريل ٢٠٠٦	١,٢٢٧	٢٦٧	١,٧٩٠	٦٥	—	—	—	٣,٣٤٩	
المحمل على السنة	(٥٤)	(٢٦)	(٩٠)	—	—	—	—	(١٧٠)	
استبعادات	١,٩٧٨	٨٢٧	٣,٧٢٣	١٩٠	—	—	—	٦,٧٢٨	
في ٣١ مارس ٢٠٠٧	١,٩٧٨	٨٢٧	٣,٧٢٣	١٩٠	—	—	—	٦,٧٢٨	
في ١ أبريل ٢٠٠٧	١,٩٧٨	٨٢٧	٣,٧٢٣	١٩٠	—	—	—	٦,٧٢٨	
المحمل على السنة	١,٣٥٩	٧١٦	٢,٦٢٨	٢٠٦	—	٢,٠٨٨	—	٦,٩٩٧	
الاستبعادات	(٢٨)	(٢٠)	(٢١٨)	—	—	—	—	(٢٦٦)	
في ٣١ مارس ٢٠٠٨	٣,٣٠٩	١,٥٢٣	٦,١٤٣	٣٩٦	—	٢,٠٨٨	—	١٣,٤٥٩	
صافي القيمة المرحلة									
في ١ أبريل ٢٠٠٦	٢,٢٦٥	٤٩٤	١,٩٣٥	١١٩	—	—	—	٤,٨١٣	
في ٣١ مارس ٢٠٠٧	٢,٤٤٥	٥٢٧	٣,٦٢٥	١٣٩	—	—	—	٦,٧٣٦	
في ٣١ مارس ٢٠٠٨	١,٢٦٣	٩٠٦	٣,٩١٨	٤٤٤	٦١,٥٠٦	١٧,٤٦٢	٣,٤١١	٨٨,٩٠٩	



٢١ - الموجودات الأخرى

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
—	٥٠,٥٨١	سلفيات ^(١)
٣٧,١٤٨	٣٨,٥٢٠	ذمم مدينة
٢,٨٠٢	٤,٤٤٩	مصرفات مدفوعة مقدماً
١,٩٣٨	٢,٥٧١	مستحق من موظفين
١٨,٥٦٨	١٦,٢٢٤	أخرى ^(٢)
٦٠,٤٥٦	١١٢,٣٤٥	
(١,٣١٩)	(١٠,٩١٦)	ناقصاً : انخفاض القيمة *
٥٩,١٣٧	١٠١,٤٢٩	

(١) تتعلق السلفيات بالاستثمار في شركة تابعة جديدة في المملكة العربية السعودية وهي شركة تحت الإنشاء كما في تاريخ التقرير.

(٢) تشمل «أخرى» على مبلغ ٥,٥٨٧ ألف درهم (٢٠٠٧: ٥,٨٥٩ درهم) الذي يمثل تكاليف المشاريع المؤجلة. وهي تتمثل بالمصروفات المباشرة الأولية مثل الأنواع القانونية والفنية والاستشارية المتكبدة بصورة عرضية للمشاريع. ويتم الاعتراف بهذه التكاليف في السنة التي يتم فيها الاعتراف بإيرادات المشاريع.

* انظر إيضاح ٥ (ب) للإطلاع على الحركة في المخصص لانخفاض القيمة.

٢٢ - رأس المال

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	مرخص ومصدر ومدفوع: ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ سهما بقيمة ١٠ درهم للسهم الواحد (٢٠٠٧: ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠ درهم للسهم الواحد)

خلال السنة، لم يزيد رأسمال الشركة المصدر والمدفوع (٢٠٠٧: ٥٠ مليون درهم).

لقد تم دفع توزيعات الأرباح التالية من قبل المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٥,٠٠٠	٢٧,٥٠٠	٠,٥ درهم لكل سهم عادي (٢٠٠٧: ٠,٥ درهم)

بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٨، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح بمبلغ ٥٥ مليون درهم (١ درهم لكل سهم عادي) (٢٠٠٧: ٢٧,٥ مليون درهم، ٠,٥ درهم واحد لكل سهم عادي) وذلك عن السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ للحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢٣ - الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للشركة وشركاتها التابعة ، يتعين تحويل ١٠٪ من أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للشركة وشركاتها التابعة إيقاف تلك التحويلات عندما يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال. إن هذا الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع.

٢٤ - الاحتياطي النظامي

وفقاً لبنود تأسيس الشركة ، يتم تحويل ١٠٪ من الأرباح السنوية للشركة إلى الاحتياطي النظامي. قد تقرر الشركة إيقاف تلك التحويلات إذا بلغ الاحتياطي الرأسمالي ٥٠٪ من رأس المال أو وفقاً لقرار يتم اتخاذه في هذا الصدد من قبل المساهمين في الجمعية العمومية السنوية بناءً على توصية مجلس الإدارة. ويجوز استخدام هذا الاحتياطي في الأغراض التي يوصي بها مجلس الإدارة ويعتمدها المساهمين.

٢٥ - الدفعات المعتمدة على الأسهم

لقد قامت الشركة بوضع دفعات معتمدة على الأسهم والتي تم تخصيصها كمكافأة الموظفين المستحقين بإضافة حصصهم إلى حصص المساهمين عن طريق تقديم حوافز طويلة الأجل لهؤلاء الموظفين المخولين.

تاريخ المنح	النوع	عدد الأدوات
٢٤ مايو ٢٠٠٧	خيارات أسهم	٧٤١,٦١٠
٢٤ مايو ٢٠٠٧	أسهم أداء	٣٥,٩٨٠

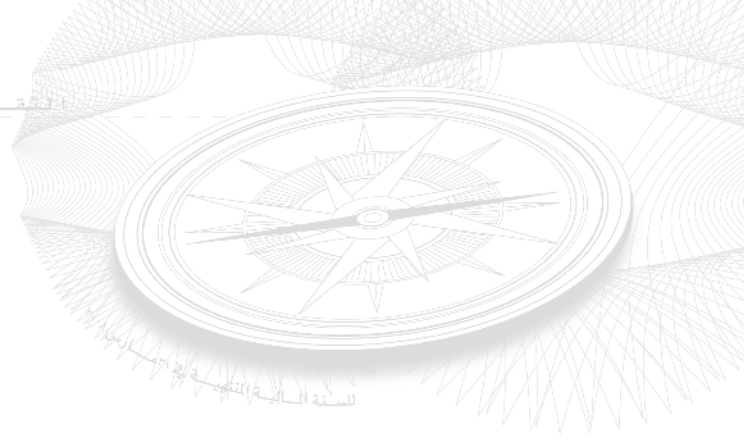
يتم إدراج القيمة العادلة للدفعات المعتمدة على الأسهم أعلاه كما هو محدد بتاريخ المنح في تكاليف الموظفين ضمن بيان الدخل الموحد.

٢٦ - الأطراف ذات العلاقة

تعريف الأطراف ذات العلاقة
تقوم المجموعة ، في سياق الأعمال الاعتيادية ، بالدخول في معاملات ، وفقاً لأحكام وشروط متفق عليها ، مع شركات أخرى أو أفراد آخرين ينطبق عليهم تعريف الأطراف ذات العلاقة المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤. تحتفظ الشركة بعلاقة أطراف ذات علاقة مع شركاتها التابعة وشركاتها الزميلة والائتلافات المشتركة وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها التنفيذيين بما في ذلك الشركات التي بمقدورهم ممارسة تأثيراً هاماً عليها أو الشركات التي بمقدورها ممارسة تأثيراً هاماً على الشركة.

المعاملات مع كبار موظفي الإدارة
تقدم المجموعة إلى أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين ، بالإضافة إلى رواتبهم ، تعويضات غير نقدية بالإضافة إلى مستحقات وتعويضات نهاية الخدمة.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
١٠,٨٠٧	١٣,٧٢٩	تعويضات الموظفين قصيرة الأجل
٧٩٩	١,٨١٦	تعويضات ما بعد الخدمة
٣,٢٩٦	٢,٧٧٨	تعويضات أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
١٤,٩٠٢	١٨,٣٢٣	



في ١٩ مايو ٢٠٠٨ ، إقترح مجلس الإدارة تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٥,٢٣١ ألف درهم (٢٠٠٧: ٢,٧٧٨ ألف درهم) للسنة المنتهية في ٢١ مارس ٢٠٠٨ والمشروطة بموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة الحالية ، كان لدى المجموعة الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

الأرصدة	٢٠٠٨ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة		
الشركات الزميلة	١١,١٥٩	١٨,٢٥٥
الشركات التي تتم السيطرة عليها بصورة مشتركة	١٨٣	١٠,١٣١
الصناديق الخاضعة للإدارة	٦,٥٠٦	٨,٣١٥
أخرى (الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة)	—	٢٨٢
	١٧,٨٤٨	٣٦,٩٨٣
المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة		
الشركات الزميلة	٢٨,٤٢٢	—
الصناديق الخاضعة للإدارة	—	١,٢٨٨
أخرى (الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة)	١٠,٢٩٤	١٦٠
	٣٨,٧١٦	١,٤٤٨

تشتمل المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة على مبلغ ٢٨,٤٢٢ ألف درهم مستحقة الدفع من قبل شركة مين لاند إنفستمنت ذ.م.م. إلى شركة مين لاند مانجيمنت ذ.م.م. والذي يمثل حصة مساهمي الأقلية في إجمالي مبلغ ٧٣,٠٦٣ ألف درهم مستحق الدفع من قبل شركة مين لاند إنفستمنت ذ.م.م.

حيث أن شركة مين لاند مانجيمنت ذ.م.م. قد تم تأسيسها بواسطة الشركة بصورة فردية لغرض توفير الأموال إلى شركة مين لاند إنفستمنت ذ.م.م. من أجل حيازة فندق المفرق في السنة الحالية ، فمن ثم ، بناء على جوهر المعاملة ، تم حذف مبلغ ٤٤,٦٤٢ ألف درهم الذي يمثل حصة الشركة الفعلية في إجمالي المبلغ مستحق الدفع وذلك عند التوحيد مقابل استثمار الشركة في شركة مين لاند مانجيمنت ذ.م.م.

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة لا تحمل فائدة وليس لها أي تواريخ استحقاق محددة

المعاملات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة

فيما يلي المعاملات والأرصدة الهامة مع الأطراف ذات العلاقة:

٢٠٠٨ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
الأتعاب المستحقة من أطراف ذات علاقة	
بيع أسهم المؤسسين إلى صناديق مدارة من قبل الشركة	٣٨,٨٠٦
قروض وسلفيات لأطراف ذات علاقة	—
الضمانات الصادرة بالإنابة عن الشركة	٥٩,٣٨٢
	٢٥,٠٠٠
	٧,٧٧٣
	٢٧,٩٩٩
	٢١,٦٠٧
	—

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٢٧ - المطلوبات الأخرى

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٦٥,٢٣٥	٢٨,٠٤٠	ذمم دائنة
٢٠,٢٦٦	٢٥,٥٠٦	مصرفات مستحقة
٣,٤١٧	٦,٥٤٦	مخصص تعويضات نهاية الخدمة
٨٨,٩١٨	٦٠,٠٩٢	

فيما يلي الحركة في مخصص تعويضات نهاية الخدمة:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٢٣١	٣,٤١٧	في ١ أبريل
١,٥٤٥	٤,١١٧	يضاف: المحمل على السنة
(٣٥٩)	(٩٨٨)	ناقصا: المدفوعات خلال السنة
٣,٤١٧	٦,٥٤٦	في ٣١ مارس

٢٨ - الأنشطة الائتمانية

تقوم الشركة بدور أمين الموجودات تبلغ ١,٣٤٨,٨٦٦ درهم (٢٠٠٧: ١,٠٤٤,٨٩٨ ألف درهم).

كما في تاريخ الميزانية العمومية الموحدة ، كانت الشركة تحتفظ بالموجودات التالية برسم أمانة:

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٢٨,٩٠١	٤١٣,٦٦٩	أسهم (بالقيمة السوقية)
٤,٩٨٣	—	نقد لدى البنوك

لم يتم إدراج الموجودات المبينة أعلاه في هذه البيانات المالية الموحدة.

٢٩ - الاستثمار في الموجودات تحت الإدارة

كما في تاريخ الميزانية العمومية الموحدة ، كانت تحتفظ الشركة بالاستثمارات التالية في صناديق مدارة من قبلها:

نسبة الملكية %		صافي قيمة الموجودات ألف درهم		عدد الوحدات ألف درهم		
٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
١١	١١	٣٨٨٩	١,٤٨١	٥٠	٥٠	صندوق الإمارات العقاري
٢٥	٢٦	٤,١٣٥	٤,٨٩٨	٥٠٠	٥٠٠	صندوق المرأة الدانا
٤٥	٤٥	٣٤,٧٧٢	٥٣,٩٥٦	٩٩٨	٩٩٨	صندوق مينا العقاري
٣٤	٤٨	٤٨,٦٥٣	٧٥,٧٧٦	٦٧٠٢	٦,٧٠٢	صندوق بلوتشيب
						صندوق المستثمر الوطني للاستثمار
٦٧	٦٧	٢٠,٠٢	٤٠,٣٥٢			العقاري للمحافظ الإستثمارية إل.بي.
		٤				صندوق المستثمر الوطني لتنمية
٤٣	٣٥	٢١,١٦٣	١٦,٠٥٣			رؤوس الأموال إل.بي.

٣٠ - الارتباطات والالتزامات الطارئة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	ضمانات مصرفية
١٠,٥٠٠	٥٤,٧٥٠	ضمان تجاري

تلتزم المجموعة بالمساهمة بمبلغ ١٨ مليون درهم في صناديق استثمارية مدارة من قبل المجموعة (٢٠٠٧: ٥٩ مليون درهم).

خلال السنة ، تم رفع مطالبة غير مالية من قبل القوائم بتطوير أحد العقارات ضد إحدى الشركات التابعة بشأن مخالفة مزعومة لعقد وكالة المبيعات. ويتعلق هذا العقد ببيع وحدات في مشروع ما زال قيد التطوير كما في تاريخ التقرير.

وفقاً للاستشارات القانونية التي تم الحصول عليها خارجياً بواسطة الشركة التابعة ، فلم تقوم الإدارة برصد مخصص للدعوى حيث أنه ليس من المحتمل أن تتطلب تدفقات خارجة للموارد والتي تتضمن فوائد اقتصادية من أجل تسوية المطالبة وليس من الممكن قياس مبلغ المطالبة المحتمل بصورة دقيقة كما في تاريخ التقرير.

٣١ - الأحكام والتقديرات المحاسبية

قامت الإدارة ، عند تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالمجموعة والواردة في إيضاح ٢ ، باستخدام التقديرات ووضع الأحكام التالية التي لها تأثير هاماً على مبالغ الموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام وهي تركز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى ، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

أ) القيم العادلة للأدوات المالية

يتم قياس العديد من الأدوات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة ويكون عادةً من الممكن تحديد قيمها العادلة ضمن نطاق معقول من التقديرات.

بالنسبة لمعظم الأدوات المالية للمجموعة هنالك أسعار سوقية متاحة بصورة جاهزة. إلا أن بعض الأدوات المالية مثل الأوراق المالية المدرجة بالسوق الثانوية أو الأوراق المالية غير المدرجة ، يتم تقييمها باستخدام طرق التقييم ويشمل ذلك الرجوع إلى القيم العادلة الحالية لأدوات أخرى مماثلة بصورة جوهرية (مع مراعاة التسويات المناسبة).

يتم إجراء تقديرات القيم العادلة في وقت محدد اعتماداً على ظروف السوق والمعلومات المتاحة حول الأدوات المالية. إن هذه التقديرات غير موضوعية بطبيعتها وتتطوي على عدم اليقين وتتضمن أموراً تخضع لأحكام هامة (مثل أسعار الفائدة ، والتقلبات والتدفقات النقدية المقدرة وغيرها) وبالتالي ، فلا يمكن تحديدها بدقة.

ب) الأعمار الإنتاجية للعقارات والمعدات

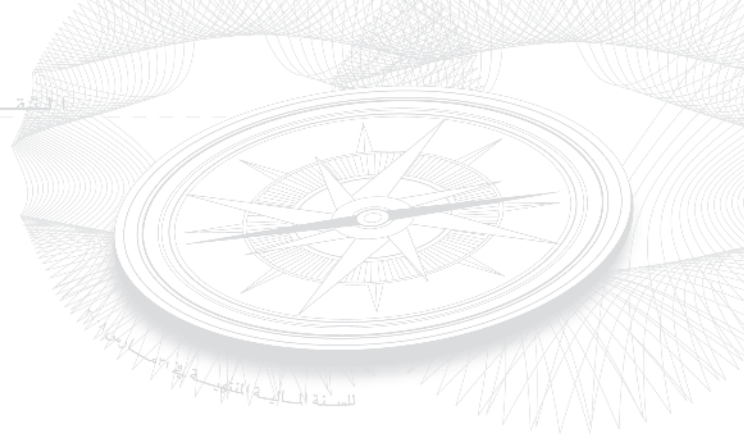
تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية لبنود العقارات والمعدات اعتماداً على الاستخدام المزمع للموجودات والأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الموجودات. إن التغيرات اللاحقة في الظروف مثل التقدم التكنولوجي أو الاستخدام المتوقع للموجودات المعنية قد يؤدي إلى أن تختلف الأعمار الإنتاجية الفعلية أو القيم المتبقية عن التقديرات المبدئية. لقد قامت الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية لمعظم بنود العقارات والمعدات وقررت أنه ليس هناك حاجة لإجراء أية تسويات.

ج) القيم العادلة للعقارات الاستثمارية

إن الأحكام والتقديرات الهامة الموضوعية للوصول إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية قد تمت مناقشتها في إيضاح ٤.

د) خسائر انخفاض قيمة الذمم المدينة

تقوم المجموعة بمراجعة ذممها المدينة لتقييم خسائر انخفاض القيمة مرة على الأقل سنوياً. ولمعرفة ما إذا كان من الضروري قيد خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل ، تقوم المجموعة بوضع الأحكام حول ما إذا كانت هنالك أية بيانات ملحوظة تفيد بوجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. وبناءً عليه ، يتم تكوين انخفاض للقيمة عندما يكون هناك حدث خسارة أو ظرف يمكن تحديده ويكون ، اعتماداً على الخبرة السابقة ، دليلاً على تراجع القدرة على استرداد التدفقات النقدية.



السادة المساهمون الكرام،

يسرني أن أعلن عن النتائج المالية للأشهر الاثني عشر الماضية لشركة «المستثمر الوطني»، فقد أحرزنا خلال هذه السنة تقدماً كبيراً في جميع قطاعات أعمالنا، كما بدأنا سنتنا المالية الجديدة ٢٠٠٨-٩ بموقف مالي راسخ.

لقد كانت السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٠٨ حافلة بالتحديات بالنسبة لأسواق المال وسط أزمة الائتمان التي عصفت بالأسواق العالمية. ولكن السوق الإماراتية لم تتأثر نسبياً بهذه الأحداث الخارجية، كما استفادت «المستثمر الوطني» من النمو المستمر للسوق المحلية. والأهم من ذلك، أن الشركة استفادت بشكل كبير من اعتمادها نموذج أعمال جديداً ومتنوعاً، يشمل خدمات إدارة الأصول، والاستشارات العقارية، والاستثمار المصرفي، واستثمارات الملكية الخاصة، والاستثمارات المباشرة، مما ساهم في زيادة عائدات البنك إلى مستوى قياسي.

وإلى جانب تنويع أعمالنا، فقد قمنا بتوسيع الرقعة الجغرافية لعملياتنا خلال سنة ٢٠٠٧-٨. ونجحنا فعلياً في تعزيز موقعنا كبنك استثماري له حضوره القوي في المنطقة، من خلال تواجدها في مركز دبي المالي العالمي والمملكة العربية السعودية. ونتوقع أن نشهد نمواً جوهرياً في أسواقنا الجديدة هذه.

لقد زادت حدة المنافسة في المنطقة خلال السنة المالية ٢٠٠٧-٨، واستمتعنا بالعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات عالمية جديدة في الأسواق الخليجية في هذه الفترة.

وفي الوقت الذي ترحب فيه «المستثمر الوطني» بالمنافسة العالمية، فإنها على ثقة بقدرتها على مواصلة النمو كمؤسسة محلية بارعة، تستمد حيويتها بشكل أساسي من كوادرها البشرية المؤهلة التي لا تضاهى في القطاع.

أود أن أعرب مجدداً عن شكري العميق لأعضاء مجلس الإدارة ومساهميننا الكرام على دعمهم الراسخ خلال السنة.

عبدالله المزروعى
رئيس مجلس الإدارة